الأمم المتحدة A/56/PV.10

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١٠
الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1 و Corr.1 و Add. 1)

السيد كاشتروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): سوف يتكلم زميلنا البلجيكي في وقت لاحق بعد ظهر اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض ملاحظات إضافية. واسمحوا لي بأن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام وموظفيه على تقريرهم الوافي المفصّل. ويُظهر هذا التقرير على نحو أخّاذ ما قامت به الأمم المتحدة من أعمال إزاء طائفة واسعة من المسؤوليات، كما يشمل فصولاً جديدة وشيّقة عن التطورات التي طرأت مؤخراً على أعمال الأمم المتحدة.

وقد تأجل افتتاح هذه الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بسبب الحوادث المأساوية التي وقعت هنا في نيويورك، وفي واشنطن، وفي بنسلفانيا. فتوقفت أعمال الأمم المتحدة، ولكن لمدة ساعات قليلة فحسب. ثم ذكر مجلس الأمن بالإجماع في قراره البالغ الأثر ١٣٦٨ (٢٠٠١) أن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد شعب الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين، فأكد بذلك الأساس القانوني للعمل بعزم وثبات ضد مرتكبي تلك الهجمات ومنظميها ورعاتها. وأدانت الجمعية العامة في أول قرار لها بعد الحوادث المفجعة في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا تلك الأفعال الإرهابية غير المسبوقة والهمجية.

إن عنوان الفصل الأول من تقرير الأمين العام هو ”تحقيق السلام والأمن“. والسلام والأمن في خطر، بما أن الأفعال الإرهابية غير المعروفة الهوية، الهمجية، وُجهت إلى ذات النسيج الذي يحدد معنى دولنا، والمتمثل في احترام حياة الإنسان وكرامته، وقيم الحرية، والتسامح، والديمقراطية، والحل السلمي للصراعات.

وقد ذكر المستشار شرودر في البرلمان الألماني منذ أيام قليلة أن المسألة ليست صراعاً بين الحضارات. بل المسألة هي ما إذا كانت ستوجد حضارة في هذا العالم الواحد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-54912 (A)
0154912

أو لا توجد. فالهجمات تعبير عن عقلية إجرامية، يمكن أن تستهدف أياً من دولنا، بغض النظر عن دينها أو نظامها الاجتماعي. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أنه لا يوجد أي تبرير سياسي أو ديني للعنف الإرهابي. ولا ينبغي لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقوم بحماية أولئك المجرمين أو إيوائهم.

وقد اجتمع زعماء الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة الماضي في دورة استثنائية. وناقشوا الوسائل والطرق لإدماج أكبر عدد ممكن من البلدان في نظام لتوفير الأمن والرخاء على نطاق العالم. وشملت المسائل التي تعرضوا لها توفير الحوافز ضمن إطار التعاون الإنمائي للدول التي تتعاون في المعركة ضد الإرهاب. ومن الأولويات في هذا السياق بنوع خاص إيجاد أساس للاستقرار السياسي والاقتصادي في مناطق الأزمات. ويجب فوق كل شيء أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق تقدم نحو إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وتدرك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن الإرهاب يجب مكافحته على صعيد عالمي. ولذلك دعا الاتحاد الأوروبي إلى تكوين أوسع ائتلاف عالمي ممكن ضد الإرهاب، برعاية الأمم المتحدة. فللأمم المتحدة دور محوري تؤديه في تنسيق الاستجابة الدولية للإرهاب وتنشيطها. ونثق في أن مجلس الأمن وهذه الجمعية العامة سوف يكونان أهلاً لهذا الدور. ويمكن لأعضاء الأمم المتحدة الاعتماد على تعاون وفدي في مكافحة الإرهاب. ونحن على استعداد للدخول في مفاوضات لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وقد لزم الأمين العام جانب السداد بتشديده على أن الأمم المتحدة يجب أن تتحلى بالشجاعة اللازمة للتسليم بأنه مع وجود أهداف مشتركة، يوجد أيضاً أعداء مشتركون. ويجب أن يشمل عملنا فيما يتعلق بمختلف جوانب العولمة، ورغبتنا في إيجاد حلول لتحديات العولمة، التصميم على محاربة الإرهاب على صعيد العالم. وفي العمل على تنفيذ إعلان الألفية، ينبغي أن نعطي أولوية قصوى لالتزاماتنا المذكورة في الفقرة ٩، ولاتخاذ إجراء متضافر لمكافحة الإرهاب الدولي، والانضمام بأسرع ما يمكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تستخدم كل طاقاتها للتعرف على جذور الإرهاب واستئصالها في نهاية المطاف. وهذا يستوجب معالجة قضايا التنمية بنشاط أكبر. وفي هذا الصدد، علينا أن نحرص على عدم السماح للإرهاب الدولي بأن يتعدى على جهودنا والتزاماتنا المشتركة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، والتوزيع المنصف لمنافع العولمة، وتحقيق أهداف الألفية، واستئصال الفقر في المقام الأول.

وعلينا أن نعمل من أجل التنفيذ الكامل والسريع لخطة العمل التي اعتمدت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والذي استضافه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في أيار/مايو. وعلينا أن نكفل النجاح للعملية الجارية حاليا، وكذلك للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتيري في الربيع القادم، وأن نسعى جاهدين لجعل جولة منظمة التجارة العالمية التي ستعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ناجحة ومركزة على التنمية.

وقد أكد الأمين العام صراحة في تقريره، مع تركيز خاص على آسيا الوسطى، على ضرورة البحث عن حلول سلمية للصراعات الإقليمية التي تكون في أغلب الأحيان مرتعا للإرهاب. وينبغي أن نسرع خطانا نحو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها استجابة جاءت في أوانها لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية. ويجب تعزيز الحوار فيما بين الحضارات وداخلها، بوصفه الدواء الشافي من الإرهاب الأعمى والوحشي والتعصب

والكراهية. ويتعين أيضا معالجة محنة من يعانون من الإرهاب، سواء أكانوا ضحايا مباشرين أم لاجئين.

وعلينا أن نستخدم هذه الدورة للجمعية العامة في توحيد جهودنا من أجل إنجاح عمل الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي وردت فيه فيما يخص الأمم المتحدة. ولا تزال مهمة تبسيط عملنا وجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للاحتياجات العالمية والمشاكل الملحة، تحتل مكان الصادرة في جدول الأعمال. وألمانيا تقف على أهبة الاستعداد لكي تعمل في الجمعية العامة من أجل إنجاح الدورة السادسة والخمسين.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا، أود مرة أخرى، باسم شعب إندونيسيا وحكومتها، أن أعرب للولايات المتحدة ، شعبا وحكومة، عن مشاعر الحزن العميقة للأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إن تفجعنا على الخسارة الفادحة في الأرواح والدمار المادي لا حدود له، حيث أن تلك الهجمات أودت بأرواح أناس من بلدان عديدة بما فيها إندونيسيا. ونحن ندين بشدة هذه الهجمات الإرهابية وأعمال العنف المتعمدة الرهيبة. ونتوجه بخالص تعازينا إلى الأسر المنكوبة، ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا الكثيرين المتأثرين بهذه الأحداث المروعة.

ترحب إندونيسيا بالتقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي يقدم لنا استعراضا شاملا للأنشطة التي تم الاضطلاع بها أثناء السنة الماضية. وهو يبين كيف يجري الوفاء بولايات الدول الأعضاء استجابة للتحديات الجديدة في عالم متغير، ويجسد أفكارا ومقترحات يمكن أن تساهم في زيادة فعالية الأمم المتحدة وتعزيزها. كما أنه يصف أداء الأمم المتحدة بجوانبه المتعددة الأبعاد، والتحديات التي سيواجهها المجتمع الدولي حتما في بداية الألفية. ومن التفاصيل الواردة في التقرير يمكننا أن نلمس أوجه القوة ومواطن الضعف في الأمم المتحدة، فضلا عن اتجاه واضح لها في المستقبل.

يذكرنا الأمين العام بأن السلم والأمن مازالا يمثلان جزءا لا يتجزأ من المسؤولية العالمية التي تتحملها المنظمة، ويركز وبحق على التعاون الإنمائي بوصفه تحديا يطغى على التحديات الأخرى، حيث أن أغلبية سكان الأرض غارقة في مستنقع الفقر. وقد حذرنا من أن القضايا الحرجة في عصر العولمة لا يمكن أن تحلها الدول في إطار وطني فقط، بل يمكن حلها على أساس التعاون والشراكة وتقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

وهكذا، فعندما نتكلم عن العولمة فإننا نتكلم عن التهديدات، والأسلحة، والاتصال، والبيئة، والاقتصاد، والقضايا الأخرى ذات الصلة، في سياق عالمي. وكل هذا يعني أن هناك تغيرات بعيدة المدى تحدث في الشؤون العالمية. ولا توجد دولة لديها حصانة من هذه التغيرات. وهي تتطلب إجراء تعديلات جوهرية في نهجنا تجاه القضايا العالمية التي تشغل بال كل الأمم وتهمها، من خلال أمم متحدة معززة وذات طابع ديمقراطي.

إن مشاركة إندونيسيا في المنظمة كانت تنطلق من التزام ثابت بمبادئ الميثاق وأهدافه. وفيما يتجاوز ذلك، فإننا نعلق أهمية خاصة على تعددية الأطراف، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، في حل العدد الضخم من المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

ويسعد وفد بلادي أن يلاحظ الإشارة الواردة في الفقرة ٣٧ من التقرير إلى الجهود الجارية التي تبذلها حكومة بلدي في سعيها للتصدي لطائفة واسعة من المسائل التي تواجه أمتنا. ونحن ننظر إلى ديمقراطيتنا المتعددة الأحزاب ووجود حقوق الإنسان على أنهما المبدآن المركزيان اللذان يجيزان شرعية الحكم السليم. إننا الآن نمارس عملية ديمقراطية عميقة تقوم على الانفتاح والتسامح ومشاركة الجميع.

وفي عملنا على تحقيق أهداف نظام سياسي يستجيب لمصالح شعبنا، ولدى تسريع عجلة الانتعاش الاقتصادي والحفاظ على الوئام الاجتماعي، كان من الطبيعي أن نولي أولوية عليا للمحافظة على وحدتنا الوطنية وسلامتنا الإقليمية وسيادتنا، مما يقطع الطريق على الميول الانقسامية. والرؤية الوطنية لإندونيسيا في الألفية الجديدة تنعكس في الحفاظ على التعددية الديمقراطية والتنوع الثقافي، وإنشاء دولة حديثة توفر الفرص لشعبها بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين أو أية اختلافات أخرى.

ويوافق وفد بلادي على الأهمية التي يوليها التقرير لمنع نشوب الصراع وصنع السلام، بوصفهما جزءا لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة المتناسقة لصون السلم والأمن الدوليين. فهذا النهج المزدوج يدعم الولاية الأساسية للأمم المتحدة ورسالتها المتمثلة في اتقاء الصراعات واستعراض الآليات والمؤسسات، وصوغ استراتيجية لحماية الإنسانية من العنف العشوائي والصراعات المسلحة. ومن الواجب الاعتراف بالدور الحيوي الذي يضطلع به جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في الحد من الأسباب الكامنة وراء الصراعات ثم استئصالها. وقد تم الاعتراف على النحو الواجب في التقرير بالدور الحاسم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاستراتيجيات المتعلقة بالوقاية وصنع السلام، حيث لا يمكن فصل الصراعات عن سياقاتها الإقليمية. ونرحب بنية الأمين العام على الاضطلاع بعدد من المبادرات لمنع نشوب الصراع وبناء صرح لصنع السلام، وبخاصة من خلال استحداث استراتيجيات وقائية إقليمية، جنبا إلى جنب مع مختلف وكالات الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يوجه التقرير نظرنا إلى الأساليب التي تتبعها الأمم المتحدة في أفريقيا وفي جهات أخرى. وتشمل هذه الأساليب في جملة أمور تحديد المصادر المحتملة لاندلاع الصراعات، والنهوض بعملية نشر الديمقراطية، وتقديم المساعدة في الميادين السياسية والإنمائية والإنسانية، وتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم، وتعزيز المصالحة الوطنية بين الأطراف المتحاربة، وتوضيح فائدة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وإذا أخذت هذه الأمور معا فإنها تتيح بعض الدروس القيمة في الجهود التي تأخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة فيها لتحقيق الهدفين التوأم إتقاء الصراعات وصنع السلام.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، يشير التقرير إلى الوضع المتذبذب للعلاقة الاستراتيجية واستمرار الاختلاف في وجهات النظر فيما بين الدول بشأن الأولويات. وبالتالي، هناك قدر من الشك بأن عملية نزع السلاح النووي دخلت حقبة جديدة خطرة، لأن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ ما زالت لم تنفذ. ومما زاد من تفاقم هذه الحالة الطريق المسدود الذي واجهناه في مؤتمر نزع السلاح. ومما يثير القلق في نفس الوقت ما علمناه من التقرير من أن النفقات العسكرية العالمية مستمرة في الارتفاع في مناطق عديدة من العالم. وتستدعي هذه التطورات التي تنذر بسوء أن تستأنف المفاوضات بشأن القضايا ذات الأولوية لنزع السلاح، مع تصميم على التوصل على اتفاق بشأنها.

أما بالنسبة إلى المجال الاقتصادي، فإننا نؤيد تمام التأييد ما أكده الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره من ”أن

التعاون الإنمائي شكل دعامة وطيدة ينهض على أساسها بناء الاستقرار والعدل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية''. ومن المؤكد أن العمل الذي تقوم به المنظمة في تقديم المساعدة في مجال التنمية والمعاونة في القضاء على الفقر سيساهم مساهمة كبيرة في بناء اللبنات الأساسية لتحقيق السلام المستدام.

وربما كانت أهم لحظة في ميدان التنمية الاقتصادية في العام الماضي بالنسبة للأمم المتحدة اللحظة التاريخية التي أكدت فيها الدول الأعضاء مجددا على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واعتمدت إعلان الألفية. وفي عالم يشهد تسارع انتشار ظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادي، تصبح المرونة من المسائل الحتمية، لذلك، نتفق مع ما جاء في التقرير من أنه في مواجهة المطالب الجديدة المفروضة على الأمم المتحدة، ينبغي الإبقاء على تقليد الابتكار مع المحافظة في نفس الوقت على مبادئ الميثاق. وبالتالي، فإننا في تصدينا للقوى غير المكبوحة للسوق التي أطلقت العولمة لها العنان، بما في ذلك الفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع، نتفق تماما مع ما قاله الأمين العام من أنه ستكون هناك حاجة إلى مستويات غير مسبوقة من الالتزامات المالية والتعاون الدولي. بل إنني سأذهب إلى أبعد من ذلك لأقول إنه إذا لم تتوفر هذه الزيادة في التعاون الدولي، فإن الفجوة الاقتصادية ستزداد اتساعا، والفجوة التكنولوجية الرقمية لن يتسنى تضييقها، كما أن محنة ثلاثة أرباع البشرية ستزداد تدهورا، الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من الفقر والحرمان بالنسبة للبلدان النامية وإلى عدم الاستقرار بالنسبة لنا جميعا.

وفي التصدي لهذه المشاكل العالمية، لا يسعنا إلا أن نتفق تماما مع ما قاله الأمين العام من أن الجهود الرامية إلى جعل العولمة شاملة ومنصفة ستشكل تحديا جسيما في السنوات المقبلة، وإذا أردنا أن نحقق هدفي التنمية والقضاء على الفقر، فلا بد من تعجيل النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ومن الخطوات الإيجابية التي اتخذت في هذا الاتجاه خلال العام الماضي تعاون الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر في ٦٠ بلدا، ومساعدتها بلدانا أخرى في إعداد ورقات شاملة لاستراتيجية تخفيف حدة الفقر. ويمكن مشاهدة هذه الخطوات الإيجابية بوضوح في أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالتنمية.

ومما يشجعنا أن برامج إدارة القطاع العام في ٧٨ بلدا أدت إلى إصلاح الخدمة المدنية، واتخاذ إجراءات وطنية لمواجهة الفساد، وتعزيز الشفافية، واعتماد بعض الحكومات لأسلوب الإدارة المبنية على إحراز نتائج بغية تعزيز الفعالية والخضوع للمحاسبة في القطاع العام. ونحن نؤيد هذه البرامج بالكامل ونعتبرها ذات أهمية بالغة لإندونيسيا في جهودها الحالية الرامية إلى بناء مؤسسات والقيام بعمليات ديمقراطية قوية.

وفي هذا الصدد، أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى اجتماع مجلسه التنفيذي في نيويورك في أوائل هذا الشهر إطار التعاون القطري الثاني لإندونيسيا، ونحن نقدر الطريقة التي تم بها إعداد ذلك الإطار، والتي تضمنت إجراء مشاورات ومناقشات استندت إلى قاعدة عريضة شملت الحكومة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة. وقد تم التعبير بشكل جيد عن الأولويات الوطنية لإندونيسيا وعن أهدافها الأساسية الأربعة للتنمية في عملية إعداد ذلك الإطار. وتشمل هذه الأهداف إضفاء الشرعية على الحكم الديمقراطي، وتخفيف حدة الفقر، وإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة لإدارة كل من الصراعات الاجتماعية والإثنية والاستدامة البيئية.

وفي هذا السياق، نشيد بمشاركة الأمم المتحدة الكاملة في المؤتمر الدولي المرتقب المعني بتمويل التنمية

وبعمليته التحضيرية. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن هذا الموضوع، وهو يتضمن مجموعة وافية تضم ٨٧ توصية تغطي جميع الجوانب الأساسية لتمويل التنمية. كما نشيد بالأمين العام لتشكيله الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية برئاسة السيد إرنستو زيديلو. وينبغي أن يؤدي تقرير هذا الفريق، إلى جانب المدخلات الأخرى المقدمة على الصعيد الوطني، والمبادرات الحكومية الدولية المطروحة على الصعيدين الإقليمي والدولي وغير ذلك من المساهمات الموضوعية المقدمة من أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين – إلى المساعدة بشكل كبير في تعزيز التفاهم وتيسير معالجة البلدان الأعضاء للقضايا والمفاهيم ذات الصلة بالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

وفيما يتعلق بفرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإننا نتفق مع ما قاله الأمين العام من أن الحصول على هذه التكنولوجيات يمثل أداة هامة لجني الفوائد المحتملة من العولمة. وبالتالي، فإننا نرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، التي تمثل إحدى النتائج الرئيسية لاجتماع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٠، ونؤيد تمام التأييد أنشطة البعثة التي أوفدتها تلك الفرقة، ونثق بأنها ستعزز بشدة فرص الحصول على تلك التكنولوجيات والارتباط بشبكة الإنترنت لشعوب البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الريفية الفقيرة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وبالنسبة لقضية التنمية المستدامة بالغة الحساسية، يسرنا أن نلاحظ من التقرير أن مجتمعات محلية متعددة اتخذت مبادرات واضطلعت بأنشطة عديدة على جميع الأصعدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. ومما يدعو إلى التشجيع أيضا أن عددا متزايدا من الشركات اعتمد التنمية المستدامة كعنصر جوهري في إدارة تلك الشركات. ونرى في هذا الصدد أن التقدم المحرز حول المسائل المعيارية والمؤسسية ينبغي أن يقترن بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتعهد بها، خصوصا من جانب البلدان المتقدمة النمو، على نحو ما هو منصوص عليه في جدول أعمال القرن ٢١.

إن إندونيسيا، بوصفها بلدا ناميا وضع جدول أعماله الوطني للقرن ٢١ وجدول أعماله القطاعي للقرن ٢١ أيضا، ترى أن دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة حاسم إذا أردنا أن نحقق أهدافنا المشتركة. وعلاوة على ذلك، ولما كان الفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة من الأسباب الأساسية لتدهور البيئة، فمن الأهمية بمكان اتباع نهج البدء من القاعدة في العملية التحضيرية للقمة العالمية للتنمية المستدامة، إذ أنه خير منهج لتحديد سبل ووسائل معالجة تلك المشاكل. وعلى نفس المنوال، يكتسي تنفيذ المبادرة الخاصة بمعالجة مشاكل الفقر والبيئة أهمية حاسمة في تحديد التدابير العملية لسياسة النهوض بالهدفين التوأم تخفيف حدة الفقر وتجديد البيئة.

وفيما يتعلق بالقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تود إندونيسيا أن تؤكد مجددا تأييدها الكامل للهدفين العظيمين، هدف إعادة تنشيط الالتزامات العالمية للتنمية المستدامة على أعلى مستوى ممكن وهدف ضمان التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. وبينما نحيط علما بالتقدم المحرز على الأصعدة المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي، فإننا نلمس حاجة ملحة إلى ضمان تمكين ذلك النهج من تعريف التقدم المحرز والقيود التي تعوقه، فضلا عن توفير الحلول العملية والقابلية للتطبيق لتحقيق التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

وفي هذا السياق، نعتقد أن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون المكفول من خلال تعزيز الشراكة، بالغ الأهمية

في ضمان تحقيق أهدافنا المشتركة. وعلاوة على ذلك، فإن إندونيسيا، بوصفها تترأس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، ملتزمة التزاما عميقا بإنجاح التحضيرات المفضية إلى عقد مؤتمر قمة ناجح. وإننا، في نفس السياق، نشارك في الرأي المعرب عنه في التقرير بأن هناك حاجة إلى ضمان تنفيذ كل الأهداف التي حددها جميع رؤساء الدول، على النحو المبين في إعلان الألفية.

وفي مجال الإغاثة الإنسانية، يشير التقرير بصورة صائبة إلى الحاجة إلى تحقيق مزيد من الكفاءة من جانب مجتمع المعونة. وهذه الحاجة لن تتناقص في الأيام المقبلة، ولكن، ربما تصبح أكثر حدة، في الواقع. وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يشير إلى التقدم الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة في حماية المدنيين المهددين أثناء الصراع المسلح. ولا ينبغي ضياع ذلك التقدم، ويجب بذل كل جهد لتأمين وحماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وإندونيسيا، بدورها، ستواصل الإسهام في تحقيق ما أسماه الأمين العام ثقافة للحماية. وإننا نتطلع إلى تعزيز علاقاتنا على المستوى الوطني، حيث لا تزال إندونيسيا بحاجة كبيرة إلى الدعم، وكذلك على المستوى الدولي، دعما لمبادئ القانون الإنساني الدولي. وبالتالي يجب علينا، في تقديمنا للمساعدة الإنسانية خلال الصراعات المسلحة، أن نأخذ في الاعتبار تماما مواصلة العمل من الإغاثة إلى التنمية والانتقال من الصراع إلى السلام. وكما أشير إلى ذلك بوضوح، يمكن للفشل في التخطيط للانتقال بين الإغاثة والتنمية وفي تحسين ذلك الانتقال أن ينقض النتائج القصيرة الأجل. ولذا فإننا نود أن نعيد تأكيد إيماننا بأنه لتكون إدارة الكوارث فعالة، ينبغي أن تجري في سياق برامج القضاء على الفقر وبرامج التنمية.

ويتناول الأمين العام في تقريره أيضا مسائل التحصين والصحة. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أذكر أنه على الرغم من أن الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة قد أرجئت، فإن جهودنا من أجل الأطفال يجب أن تستمر في المضي قدما. وستواصل إندونيسيا العمل نحو إقامة عالم صالح للأطفال. وفي ذلك السياق، يسعدني أن أنقل أن إندونيسيا وقّعت على البروتوكولين الاختياريين التابعين لاتفاقية حقوق الطفل. ونود أن نشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على جهودها التي لا تكل في العمل على تنفيذ الاتفاقية ولضمان بقاء الأطفال وحمايتهم ونموهم في كل مكان، بما في ذلك إندونيسيا.

وتأمل إندونيسيا في هذه الأزمنة المتسمة بعدم اليقين ألا يجري تجاهل تطلعات الفئات الضعيفة. وستتيح الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة، المزمع عقدها في السنة المقبلة، فرصة هامة لتجديد اهتمامنا وإعادة تركيزه على هذه المسألة بعد ٢٠ سنة. وبالمثل، ينبغي للمسائل المتعلقة بالمعاقين والشباب ألا تضيع في الأيام المقبلة.

وتناول الأمين العام أيضا عن حق إحدى مسائل الفوارق بين الجنسين والسكان، مشيرا إلى العلاقة بين عدم مساواة النساء وصحتهن، وتعليمهن، ومشاركتهن الاجتماعية والاقتصادية. ومما له أهمية مماثلة، ذِكْر سياسة عدم التسامح المطلق مع العنف ضد النساء – وهي سياسة اعتمدتها إندونيسيا وتؤيدها تأييدا كاملا.

وفي إعلان الألفية، المعتمد في أيلول/سبتمبر الماضي، تعهد رؤساء دولنا وحكوماتنا رسميا باتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة الإرهاب الدولي ودعوا الدول إلى الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتود إندونيسيا أن تؤكد على أن الإرهاب يهدد على نحو متزايد عملياتنا الديمقراطية وأمننا الوطني. ومن ثم فإننا نتطلع

إلى المداولات المقبلة في الجمعية العامة التي تؤدي إلى اعتماد تدابير ملموسة للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العالمي.

وأخيرا، ندرك الظروف المنقطعة النظير التي أجلت في ظلها المناقشة العامة وما تبع ذلك من نقل لموعد الدورة العادية للجمعية العامة. ومما لا شك في أن ذلك جعل من الضروري إعادة ترتيب الجدول الزمني وجدول أعمال الدورة الحالية وتعديلهما، بالتعاون والتنسيق مع الرئيس، والدول الأعضاء والأمانة العامة. ونظل نأمل ألا يشكل هذا بالضرورة سابقة وأن يُمْكِن أداء أعمال الجمعية العامة مستقبلا وفقا للجدول الزمني.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى السيد هان بتهانئنا الحارة على توليه رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد له التعاون والدعم الكاملين من الوفد الناميبي.

ومما له مغزى أن هذه الهيئة تنظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في وقت يصبح فيه دور الأمم المتحدة البالغ الأهمية أكثر وضوحا، والمجتمع الدولي يفكر في كيفية التعامل بفعالية مع بلوى الإرهاب في أعقاب الهجمات الإرهابية البربرية والعشوائية على نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر من هذه السنة. وإننا نشعر بالحزن إزاء فقدان الأرواح البريئة وتدمير الممتلكات.

ولذا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن عميق مؤاساتنا وتعازينا القلبية لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أسر المفقودين على وجه الخصوص. وناميبيا تدين بشدة هذه الجريمة النكراء وتطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمتضمن لكل شيء. وإننا نرى أن التقرير يقدم فكرة هامة عن إنجازات الأمم البارزة وغيرها من أنشطتها الأساسية الجارية. وهو يبيّن أيضا المشاكل والصعوبات التي ووجهت خلال الفترة قيد الاستعراض. ونحن نؤيد العديد من أفكار الأمين العام النيرة بشأن الجهود الرامية إلى زيادة وتعزيز دور الأمم المتحدة، ولكن في الوقت نفسه نشاطره مشاعر القلق البالغة إزاء بعض الأخطار مثل الصراعات والإيدز.

وإننا ننظر في هذا التقرير في أعقاب اعتماد إعلان الألفية، الذي تعهد فيه رؤساء دولنا وحكوماتنا بتصميمهم الجماعي، ومسؤوليتهم الجماعية عن القضاء على الفقر، والتخلف الإنمائي والمرض، والتمسك بمبادئ الكرامة الإنسانية، والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الامتنان الخطة التي أعدها الأمين العام، والتي تقدم برنامجا لتنفيذ أهداف إعلان الألفية.

وبما أن الوقت لا يسمح لي بمعالجة كل المواضيع الهامة الواردة في تقرير الأمين العام، فإني أود أن أعلق على بعضها مما يهم وفدي بشكل خاص.

أما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وصنع السلام، فيوافق وفدي على الأهمية المعطاة لمفهوم منع نشوب الصراعات التي تعاني منها القارة الأفريقية.

إننا نؤيد الأمين العام في جهوده لنقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. وبينما مسؤولية الأمم المتحدة الأولية منع نشوب الصراعات المسلحة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، نعتقد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم أيضا بدور حاسم. ولذلك ندعو إلى تنسيق الجهود تنسيقا محسنا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أسفرت نهج نشطة لحل الصراعات بالفعل عن نتائج إيجابية في عدد من الحالات التي كانت فيها قضايا متعددة تهدد بالانفجار لتصبح صراعات مدمرة أوسع نطاقا تنطوي على إمكانية زعزعة استقرار بأسرها.

ومع ذلك، كما ذكر الأمين العام بحق فإن للوكالات الإنمائية والإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع مؤسسات بريتون وودز دورا حيويا تقوم به في تهيئة بيئة سلمية، وفي معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في المراحل المبكرة. والمجتمع الدولي يجب عليه، علاوة على ذلك، أن يبدأ مقابلة القول بالفعل. وفي هذا الشأن يتطلع وفد بلدي إلى مواصلة مناقشة توصيات الأمين العام الهامة الواردة في تقريره بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة.

أما فيما يتعلق بأفريقيا فإننا نتفق مع الأمين العام على أن ''الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام لا يمكن أن تصبح مبررا للحد من الدور الذي يضطلع به في القارة'' (A/56/1، الفقرة – ٤٩) وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يواصلا توفير الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا، تماما مثلما يفعلان مع عمليات حفظ السلام في أي مكان آخر.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يتقدم تقدما سلسا. ولا يزال وقف إطلاق النار ساريا منذ بعض الوقت، والأطراف تنسحب وفقا لالتزاماتها بموجب خطة كمبالا وخطط هراري الفرعية لفض اشتباك وإعادة انتشار القوات. وعلاوة على ذلك، أحرز نجاح ملحوظ فيما يتعلق بالحوار بين الأطراف الكونغولية.

بالرغم من هذه التطورات الإيجابية كلها، فإن المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكتمل حتى الآن. ووفد بلدي يرى أنه حتى يمنع حدوث فراغ في الظروف المواتية الراهنة، أصبح من الأمور الحاسمة الموافقة بسرعة على نشر المرحلة الثالثة من البعثة، مع المراعاة اللازمة لتعقد وضخامة عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه من المهم أن يساعد المجتمع الدولي شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهوده لإعادة بناء بلده.

وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية، يلاحظ وفد بلدي بقلق عميق الاتفاق الإطاري المقترح بشأن وضع الصحراء الغربية. وأود أن أعيد تأكيد موقف وفد بلدي ومفاده أن مسألة الصحراء الغربية مسألة إنهاء استعمار. ولذلك، فإن تطلعات شعب الصحراء الغربية إلى تقرير المصير والاستقلال الوطني لا يمكن المساومة بها. ولهذا فإننا نعتقد أن خطة الأمم المتحدة للتسوية الخاصة بالصحراء الغربية، التي قبلها الطرفان لا تزال الوسيلة القانونية الوحيدة التي تحل بواسطتها مسألة الصحراء الغربية. ولذلك، ينبغي بذل الجهود لتنفيذها وليس لتقويضها

كما ذكر الأمين العام، لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة ذات أبعاد عالمية. وبينما نتفق على أن المرض ينتشر بسرعة مثيرة للقلق، من المشجع تماما أن المجتمع الدولي يرد بمكافحته، وأن قادة العالم عقدوا العزم، في إعلانهم بمناسبة قمة الألفية، على وقف وعكس اتجاه الفيروس/الإيدز بحلول ٢٠١٥. وفي هذا الشأن، يرحب وفد بلدي بالاختتام الناجح للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة المعنية بالفيروس/الإيدز. ونحن نثني على الأمين العام لمبادرة إقامة صندوق عالمي معني بالإيدز والصحة يستهدف تعبئة الموارد للتصدي للوباء. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيسهم بسخاء في الصندوق. ونؤيد إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات معنية بالفيروس/الإيدز توكل إليها مسؤولية تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة.

لا تزال التنمية والقضاء على الفقر أولوية هامة بالنسبة للأمم المتحدة والبلدان بشكل انفرادي. والقارة

الأفريقية تتحمل عبئا غير متناسب في التغلب على هذه المشاكل ذات الأولوية العليا. والرئيس، في خطابه بقبول الرئاسة، جعل تنمية أفريقيا إحدى أولوياته خلال فترة رئاسته للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونحن نرحب ترحيبا حارا بذلك الالتزام. وأفريقيا، من جانبها، مصممة على التغلب على تحدياتها الإنمائية. واعتماد منظمة الوحدة الأفريقية المبادرة الأفريقية الجديدة دليل في هذا الشأن. ووفد بلدي ممتن غاية الامتنان لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتجمع خلف الإطار الموحد الذي بدأه القادة الأفارقة. ونحن ندعو بقية المجتمع الدولي إلى عمل نفس الشيء.

ووفد بلدي يولي أهمية كبرى للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية في مونتيري، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يعقد في سياق الالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية. ونحن نولي أهمية كبرى بنفس القدر لمؤتمر القمة العالمي القادم المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده العام القادم في جنوب أفريقيا. وهذا سيوفر للمجتمع الدولي فرصة ممتازة ليستعرض بطريقة شاملة ما إذا كنا نحن – الدول الأعضاء – نفذنا تنفيذا كاملا الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة ريو. ووفد بلدي سيواصل الاشتراك بشكل نشط في العمليات التحضيرية. ويتطلع إلى نتيجة إيجابية لهذه الاجتماعات، التي يجب أن تراعى فيها بشكل كامل احتياجات كل البلدان النامية.

ومرة أخرى، يود وفد بلدي أن يؤكد للرئيس تأييدنا له في رئاسته، ونتطلع إلى المشاركة بشكل نشط في بقية أعمال هذه الدورة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن تهانئنا للرئيس بمناسبة توليه منصب رئيس الجمعية العامة. ونحن واثقون بأن قيادته الحكيمة القادرة ستوجهنا خلال دورة بدأت تحت ظلال مرعبة. ونسجل أيضا تقديرنا لقيادة السيد هاري هوليكري للجمعية العامة الماضية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة ولجهوده التي لا تكل في تعزيز السلم والتنمية.

لقد كان ١١ أيلول/سبتمبر يوما حالكا للبشرية. ونحن نحزن لإزهاق أرواح بريئة كثيرة جدا. ونتشاطر ألم، وغضب ورد فعل شعب الولايات المتحدة إزاء الاعتداء الوحشي الأحمق عليه.

إن حوالي نصف أعضاء الأمم المتحدة قد طالتهم هذه المأساة الكبيرة الفاجعة. وإننا ندرك من واقع خبرتنا المريرة، فداحة الخسائر التي يكبدها الإرهاب، لا سيما للمجتمعات الديمقراطية القائمة على التعددية والتحرر. وفي العقد الماضي، قتل عشرات الآلاف من مواطنينا – أثناء العمل، أو الصلاة، في المدارس وفي المستشفيات – على أيدي الإرهابيين؛ كما توفي لنا ٢٥٠ آخرون في ١١ أيلول/سبتمبر في مركز التجارة العالمي. ولا يمكن إحصاء الخسائر البشرية من القتلى والمشوهين. وما لم يتم كبح سرطان الإرهاب، فسوف يوالي الانتشار، مسببا المزيد من الوفيات والدمار للمزيد من البلدان. وبيانات الاستنكار لا تمس الإرهاب. فجذوره عميقة ومتشعبة على نطاق واسع؛ ولا يمكن استئصالها إلا من خلال التعاون العالمي والعمل المتضافر ضد الإرهابيين وأيضا ضد أولئك الذين يقدمون لهم الدعم أو يحرضونهم، أو يوفرون لهم التمويل أو التدريب أو الملاذ أو أي شكل من أشكال المساعدة. ولا يمكن التماس أي مبرر للإرهاب، وكذلك لا يمكن قبول أي تبرير له.

ونقترح أن تركز التقارير المقبلة للأمين العام بشكل أوثق على مسألة الإرهاب، في ظل الإدانة العالمية والالتزام

بالقضاء على هذا الشر الذي كابدناه. ونأمل أيضا أن نتمكن من إبرام الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب الدولي قيد التفاوض الآن، في دورة الجمعية العامة هذه. فالاعتماد المبكر لهذه الاتفاقية وسريان مفعولها سيوفران إطارا للعمل الدولي ضد الإرهاب.

إن الصراع المسلح هو التهديد التقليدي للسلام والرفاه والأمن. وتبين الدراسات أن عدد الصراعات المسلحة قد انخفض في السنوات القليلة الماضية، لكنها لا تزال تتسبب في زعزعة الاستقرار والمعاناة لملايين البشر. وبينما نوافق على الكثير من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، إلا أننا نرى أنه لابد من العمل من أجل نشر الحكم الديمقراطي وتقويته، والقضاء على الفقر، والمعالجة الجادة لمسألة نزع السلاح. وفي المقام الأول، يجب أن يكون هناك احترام للمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول مع الالتزام بتسوية الصراعات من خلال المفاوضات السلمية.

وحرمان الجناة من الحصول على الأسلحة والذخائر هو جزء لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى وضع حد للإرهاب ومنع نشوب الصراعات المسلحة. وإننا نشاطر الأمين العام تقييمه لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، باعتباره خطوة أولى هامة، ولكن علينا أن نشرع في تنفيذه على نحو عاجل وكامل بينما نعمل على إيجاد توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة، وخاصة بشأن تزويد الأطراف من غير الدول بالأسلحة، لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جلية. ونناشد الدول كافة المشاركة في إبعاد الأسلحة عن متناول أيدي الإرهابيين والأطراف من غير الدول.

وبينما نعالج مشكلة الأسلحة الصغيرة، علينا أن نتذكر أن نزع السلاح النووي العام والكامل ما زال وعدا لم يتحقق. ولقد كان الأمين العام محقا في تذكيرنا بأنه في مؤتمر قمة الألفية، أعرب قادتنا عن التصميم على العمل لإزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وسوف ننظر بعناية في الاستراتيجيات المقترحة في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية.

ولقد تابعنا عن كثب، وأيدنا جهود الأمين العام لتحسين قدرة الأمانة العامة على دعم عمليات حفظ السلام. ولا تزال بلادي من المساهمين الرئيسيين بالقوات والشرطة في هذه العمليات. غير أن حفظ السلام لا يمكن أن يكون بديلا عن مهمة بناء الأمم. ولذلك، فبينما نؤيد التنسيق المناسب لكافة العناصر في عملية معقدة لحفظ السلام، فإننا ما زلنا نؤمن بضرورة عدم الخلط بين ولايات عملية حفظ السلام وولايات بعثة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعدم وضوح التمييز بين حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع لن يفضي إلى توقعات غير واقعية وولايات لا يمكن تحقيقها فحسب، وإنما سيحول أيضا دون وجود استراتيجية خروج واضحة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

إن الأزمة التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون السنة الماضية قد أكدت بوضوح الحاجة إلى قيام شراكة قوية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ومع إدراكنا أن المجلس قد حاول معالجة هذه المشكلة منذ ذلك الحين في قراراته، فإنه ما لم تنفذ توصيات فريق الإبراهيمي – التي بلورها عدد من البلدان المساهمة بقوات في شكل مقترحات – سوف تتقلص احتمالات هذه الشراكة. وغياب التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات يشكل عقبة كبيرة، ولا بد من معالجة شاملة لهذه المسألة وفي أقرب وقت ممكن.

وبينما يمثل الإرهاب والصراع المسلح تهديدات عنيفة ودرامية، فإن الفقر المتأصل هو أهم التحديات التي تواجه البشرية. وفي إعلان الألفية، عقد قادتنا العزم على أن يخفضوا إلى النصف عدد أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥. وتقرير الفقر في الريف لعام ٢٠٠١، الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قد وجد أن هذا الهدف لن يتحقق، إذ ينبغي انتشال ٣٠ مليون شخص من ربقة الفقر كل سنة إذا كان لهذا الهدف أن يتحقق، ولكن لن يتمكن من ذلك سوى ١٠ ملايين شخص. ومع تكثيف التركيز على القضاء على الفقر، ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل تحقيق العدالة بين سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم. ونسجل ما تسنى عمله في إطار منظومة الأمم المتحدة حتى الآن، وإن كنا نرى أن علينا أن نفعل أكثر من ذلك.

وفي أفريقيا، يعد الفشل في القضاء على الفقر أكثر المشاكل حدة. ومعدل القضاء على الفقر هناك، طبقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هو أقل ست مرات مما ينبغي أن يكون عليه للوفاء بالموعد النهائي سنة ٢٠١٥. وقد تركزت المبادرة الأفريقية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١، على الملكية الأفريقية وناشدت بقية العالم تكملة جهودها. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن كيانات الأمم المتحدة قد بقيت منخرطة بشكل عميق في مجموعة واسعة من قضايا التنمية الأفريقية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن المهم أيضا، في رأينا، أن نضمن انعكاس الأولويات والشواغل الأفريقية بشكل كامل في هذا الجهد، وألا تصبح العملية رهنا بإرادة المانحين.

أين توجه الموارد الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة؟ لقد ورد ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رائد الجهود الإنمائية في المنظومة، في ٢٤ فقرة من تقرير الأمين العام – في تلك الفقرات التي تعالج الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراع، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد والميثاق العالمي – لكن، وهنا موطن الغرابة، لم يرد أي ذكر للبرنامج في سياق المساعدة الفنية على بناء القدرات في المجالات التي قد يكون لها أثر مباشر في القضاء على الفقر.

نحن بحاجة إلى العمل الجماعي لضمان نجاح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يوصف في تقرير الأمين العام بأنه عملية حكومية دولية فريدة. ولأول مرة، سوف نتطرق إلى التنمية بشكل كلي من منظور التمويل. ويجب أن نستغل الفرصة التي يوفرها هذا المؤتمر لإرساء تدابير وآليات ملموسة تضمن توفير موارد مناسبة وآمنة ويمكن التنبؤ بها للتنمية. لقد أصبح إيجاد أساس منصف للتنمية العالمية مطلبا أساسيا في إدارة عملية العولمة.

ويرتبط بنتيجة ذلك المؤتمر نجاح مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، حيث سيحدد المجتمع الدولي المنجزات والقيود في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إننا نؤمن بأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تساعد الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية وغيرها من الهيئات في المساهمة في العملية التحضيرية.

ونحن نرى أنه ينبغي الإبقاء على الترابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وأن البيئة لا يمكن فصلها عن التنمية. بل أن الشراكة العالمية التي تشكلت في ريو تقوم على هذا المبدأ. وينبغي أن تضع المناقشات الجارية بشأن الإدارة البيئية الدولية الرشيدة المذكورة في التقرير، ذلك في الحسبان. ونؤمن بأن تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أمر أساسي في حماية بيئتنا المشتركة.

إن تقدم المرأة وتمكينها هدف هام من أهداف الأمم المتحدة. لذا، فمن المؤسف أنه لا يوجد شيء في التقرير عن التقدم المحرز انطلاقا من نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة

والعشرين للجمعية العامة، المعنية بالمرأة، التي عقدت في السنة الماضية. وتدهشنا كذلك الفقرة ١٥٨، التي تدعي أن منظمة غير حكومية عرضت قرارا في دورة لجنة حقوق الإنسان المنعقدة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وكنا نظن أن الدول الأعضاء هي وحدها التي تعرض القرارات. ونأمل ألا يكون ذلك قد تغير.

وفي حين أن مبادرات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان هامة، فإن التقرير يقتصر على جهود رصد حقوق الإنسان فقط. ومن ناحية تعزيز تلك الحقوق، وهو مجال هام للعالم النامي، يلزم التقرير الصمت، كما يفعل بالنسبة للقرارات الموجهة إلى الأمانة العامة، على سبيل المثال، بشأن مسألة التمثيل الجغرافي المنصف في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ومن المهم بنفس القدر، أن تلك الأجزاء من التقرير المتعلقة بأنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لا تعكس الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في توليد الموارد لإعمال مختلف الحقوق، وبخاصة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وهناك تركيز كثير على الجانب القانوني للصكوك الدولية بدلا من الجانب الخاص بتعزيز تلك الحقوق. هناك تركيز لا موجب له على مسألة الصكوك القانونية، بدلا من تحقيق أهداف الكرامة الإنسانية والحرية، بصورة تدريجية عن طريق تعزيز وحماية، ليس الحقوق المدنية والسياسية فحسب، وإنما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا.

إن دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية دور هام. والتقرير يذكر أن الحاجة المتزايدة لهذه المساعدة تتطلب قدرا أكبر من الكفاءة في جهود الإغاثة. وقد يكون هذا هو الحال، لكن تفوته النقطة الأكثر أهمية وهي أن الموارد الإضافية مطلوبة. والتقرير يذكر أن بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠١، أقل من ٢٣ في المائة من الطلبات المدرجة في النداءات الموحدة لعام ٢٠٠١ جرى الوفاء بها. ومع ذلك، فمما يثير حتى انزعاجا أكبر أن هذا يبدو مؤكدا لاتجاه ما. في ١٩٩٤، ٨٠ في المائة من المتطلبات جرى الوفاء بها؛ و ٥٩ في المائة، جرى الوفاء بها في العام الماضي.

ويشير التقرير إلى المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي باعتبارها إطارا شاملا، لكن هذه لا تحظى بموافقة حكومية دولية. إلا أن المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية الواردة في الجزء ١ من المرفق بالقرار ١٨٢/٤٦، تحظى بتلك الموافقة. ولذلك نجد أن من المثير للاهتمام أنه لا توجد إشارة إليها في التقرير. ولقد لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى هذا العام أن الدول الأعضاء أكدت من جديد أهمية الإطار الذي توفره المبادئ التوجيهية التي وضعت في القرار ١٨٢/٤٦ وصلاحيتها المستمرة. وهذه هي التي ينبغي أن توجه أعمال المنظمة.

لقد لاحظنا ما قامت به الأمم المتحدة خلال العام الماضي لتعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصال للمضي قدما بالأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نعترف، كما يعترف تقرير التنمية البشرية الأخير، بأن الاعتقاد بأن هناك علاجا تكنولوجيا يمكن أن يحل مشاكل الأمية، وضعف الصحة، والفشل الاقتصادي يعكس تفهما ضعيفا للفقر الحقيقي. وإن مزيجا حكيما من الخدمات الاجتماعية، والتعليمية والصحية الأساسية مع تطوير الصناعتين المادية والقائمة على التكنولوجيا الرقمية على حد سواء، مطلوب للتنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هامة في هذا السياق. وخبرتنا تشهد على هذا. ولذلك فإننا نثني بقوة على الأمين العام بشأن إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وهذه بوسعها، في رأينا، أن تقوم بدور قيم في

سد فجوة التكنولوجيا الرقمية، وفي تبني فرص التكنولوجيا الرقمية ووضع تلك التكنولوجيا بقوة في خدمة التنمية للجميع.

وفيما يتعلق بتعزيز الإدارة في المنظمة، يسرنا أن نلاحظ تأكيد الأمين العام على جاهزية الأمم المتحدة الآن للعمل بشكل أكثر كفاية وفعالية، ولاستخدام مواردها المالية والبشرية أفضل استخدام.

لكن الكفاية لأن تكون قادرة على معالجة عدم كفاية الموارد. ولذلك نشعر بانزعاج بشأن الأنباء الصادرة عن الأمانة العامة في أوائل الشهر الماضي بشأن الحالة المالية الخطيرة للغاية والاقتراض من حساب حفظ السلام لدفع مرتبات الموظفين. ونأمل أن تكافأ الجهود الجماعية التي بذلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أواخر العام الماضي، وأن تتحسن الحالة المالية في الأشهر القليلة المقبلة. ونعلق أهمية على هذا، باعتبارنا بلدا المنظمة مدينة له بقدر كبير من مستحقات حفظ السلام.

أخيرا بينما لا يزال حفظ السلام يُعزز بقوة، بما في ذلك عن طريق توفير موارد إضافية، مرتبطة بوظائف أو بدون ذلك لإدارة عمليات حفظ السلام، ينبغي لنا، في هذه الجمعية العامة، أن نعزز أيضا الإدارات التي تخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تكمن أكبر التحديات للمجتمع الدولي.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهاني القلبية لسعادة السيد هان سينغ – سو، وزير الشؤون الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا، بمناسبة توليه منصب رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وحكومة اليابان ستؤيد تأييدا تاما الرئيس هان، الذي يتسلم هذا المنصب بخبرة واسعة ونفاذ بصيرة ممتاز. وأود أيضا أن أعرب عن التحية البالغة لسعادة السيد هاري هولكري، رئيس الوزراء السابق لجمهورية فنلندا، لقيادته بصفته رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وبهذه المناسبة، يسرني مرة أخرى أن أهنئ سعادة السيد كوفي عنان على إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة.

في البداية، لا يسعني إلا أن أعرب عن غضبي إزاء سلسلة الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في نيويورك، وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وبالنيابة عن حكومة اليابان، أود أن أعرب عن أعمق تعازي للضحايا الذين تركوا ديارهم وأسرهم في أجزاء عديدة من الولايات المتحدة، وفي بلدان كثيرة أخرى أيضا. وأعرب عن أعمق مشاعر المواساة الخالص أيضا للأسر المكلومة، ولجميع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها.

إن أعمال الإرهاب هذه لا يجب النظر إليها ليس باعتبارها اعتداءات على الولايات المتحدة فحسب، وإنما باعتبارها أيضا جرائم ضد الديمقراطية والحرية، وبصورة أكثر أهمية ضد البشرية نفسها. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تظل متضامنة بقوة وأن تلتزم بكلمات قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ في تعاون لتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال البغيضة إلى العدالة وتعزيز كفاحنا ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى هذا، فإن مسؤوليتنا الرسمية هي العمل على الاعتماد المبكر للاتفاقيتين الباقيتين لمناهضة الإرهاب، وهما، الاتفاقية الشاملة الخاصة بالإرهاب الدولي واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي.

كما ذكر في مقدمة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن إعلان الألفية الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية أرسى بوضوح تحديات وأهداف المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. والدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم

المتحدة، بشأن الألفية، الذي قدمه الأمين العام الأسبوع الماضي، يقدم مبادئ توجيهية لتحقيق تلك الأهداف. ولذلك سأعرض وجهة نظر اليابان بشأن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، مركزا بشكل خاص على المسائل المشار إليها في الإعلان. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب من الرئيس هان أن يعقد اجتماعا للجمعية العامة لمناقشة الدليل التفصيلي.

إن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وهو الموضوع الذي تطرقت إليه من قبل، يشكل تهديدا جديدا ومتصاعدا للسلم والأمن الدوليين. غير أن العالم لم يتخلص بعد من مزيد من التهديدات التقليدية للأمن الدولي. ففي شبه الجزيرة الكورية، على سبيل المثال، يظل الوضع العسكري القديم على حاله بما ينطوي عليه من تداعيات خطيرة، لا على الأمن الإقليمي فحسب، بل وعلى الأمن العالمي. ولهذا السبب كانت الأهمية العالمية لقيادة كيم داي يونغ رئيس جمهورية كوريا التي أسفرت عن عقد اجتماع مؤتمر القمة التاريخي بين الجنوب والشمال في حزيران/يونيه من العام الماضي. وفي السياق نفسه، نرى من الأمور المشجعة إحراز تقدم حقيقي في الحوار والمبادلات بين طرفي شبه الجزيرة الكورية بانعقاد الاجتماع الوزاري الخامس بين الجنوب والشمال في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر.

وما برحت حكومة اليابان مؤيدة لسياسات التسامح التي يطبقها الرئيس كيم داي يونغ والتي ولدت هذا الزخم. وفي الوقت نفسه فبينما تحتفظ اليابان بالتعاون الوثيق مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة فإنها تحتفظ باشتراكها القوي في المفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقصد تطبيع علاقاتنا الدبلوماسية بطريقة تسهم في سلام واستقرار شمال شرق آسيا.

وفي الشرق الأوسط الذي هو بؤرة ساخنة لها آثار مباشرة على الأمن العالمي، تواصلت الحلقة المفرغة من العنف بين إسرائيل وفلسطين منذ العام المنصرم. وتأتي تدابير وقف إطلاق النار التي اتخذها الجانبان في ١٨ أيلول/سبتمبر تطورا محمودا، ونحن نحث الأطراف المعنية على العودة إلى مسار تنفيذ ما جاء في تقرير ميتشيل من أجل بلوغ سلام حقيقي.

والأمم المتحدة تواجه، من سيراليون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كوسوفو وتيمور الشرقية طلبا متزايدا على حفظ السلام. وبالنظر إلى أفق تزايد أعداد العمليات واتساع نطاقها تدرس الحكومة اليابانية الآن زيادة تعزيز إسهامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستواصل اليابان تصدر الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن جميع الموظفين العاملين في أنشطة السلام. ثم إننا مع التسليم بأن التصدي لقضية الأسلحة الصغيرة يتزايد أهمية في منع حدوث وتكرار الصراعات سوف نستضيف اجتماعا لفريق خبراء في أوائل العام المقبل بهدف تأمين التنفيذ المطرد لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه.

ومن نافلة القول إن من الضروري لنا أن ننفذ ونعزز نظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبوجه خاص، فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الأعمدة الهامة للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية المستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذا النظام يوفر مجموعة من التدابير الواقعية والملموسة الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وبهذا التسليم ستبذل حكومة اليابان قصارى جهدها كي يتسنى الإنفاذ المبكر للمعاهدة.

ومرة أخرى ستقدم اليابان في هذا العام إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي يحدد مسارا ملموسا نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ولذا أغتنم هذه الفرصة وأطلب إلى الدول الأعضاء تقديم دعمهم لاقتراحنا مثلما فعلوه في العام الماضي.

وأشدد هنا أيضا على أهمية تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. فالتهديد الجديد من الإرهاب المنظم عالميا الذي شهدناه هنا في نيويورك يجعل مهمتنا أكثر إلحاحا. ولذا أرجو أن تنخرط الدول الأعضاء في مناقشة بناءة في المؤتمر الاستعراضي الخامس من أجل زيادة فعالية الاتفاقية في السنوات المقبلة.

وبالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالسلم والأمن يواجه المجتمع الدولي طائفة كبيرة من القضايا العالمية كالتي تتعلق بالفقر وتدهور البيئة واللاجئين والمشردين وبالصحة العامة والعقاقير المخدرة وما إلى ذلك. وإذا كانت كل قضية من هذه القضايا تتطلب تعاون المجتمع الدولي، حسبما شدد عليه إعلان الألفية، فثمة قضيتان – تردي البيئة العالمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض المعدية – تتطلبان اهتمامنا العاجل.

وتمر المفاوضات الرامية إلى كفالة تنفيذ بروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٢ بمرحلة حرجة، وبينما أطمئن الجمعية إلى أن الحكومة اليابانية لن تدخر جهدا في سبيل بلوغ ذلك الهدف المشترك على نطاق كبير وهو عقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإننا نرى أيضا أن من المهم أن تتبع جميع الدول القاعدة نفسها عند تنفيذ تدابير وقف الاحترار العالمي. ولذا نواصل السعي من أجل تفاهم وتعاون جميع البلدان المعنية، ولا سيما الولايات المتحدة، بغية التوصل إلى اتفاق في الوقت الصحيح.

وأشدد هنا أيضا على أهمية أن تعتمد في مؤتمر قمة جوهانسبرغ مبادئ توجيهية بشأن الجهود البيئية الدولية في مجالات من قبيل الاستفادة من التكنولوجيات العلمية وقضايا المياه التي تحتاج إلى تدابير إضافية.

وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض المعدية لا يزال من أهداف سياسة اليابان ذات الأولوية. وبمناسبة اجتماع قمة مجموعة الثمانية الذي استضافته اليابان في العام المنصرم فقد أعلنت الحكومة اليابانية مبادرة أوكيناوا بشأن الأمراض المعدية وبمقتضاها تقدم مساعدة مالية وتقنية تصل إلى ٣ مليارات من الدولارات على مدى السنوات الخمس التالية، للمساعدة في القضاء على الفيروس/الإيدز وسائر الأمراض المعدية في البلدان النامية. والتزمت اليابان مؤخرا جدا بالإسهام بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في الصندوق العالمي للصحة ومكافحة الإيدز.

ونحن نرى أن من المهم للتصدي لقضية الفيروس/الإيدز وسائر الأمراض المعدية أن يتبع المجتمع الدولي نهجا حسن التنسيق لتلبية احتياجات كل بلد في طائفة كبيرة من المجالات تشمل التعليم والوقاية والعلاج وإنشاء شبكات التصحاح والبحث والتطوير.

وبإيجاز، فإن ما يشير إليه الأمين العام على أنه ”حملة عالمية كبرى“ سوف يكون ضروريا لمكافحة هذه الجائحة الفتاكة. ولذا أغتنم هذه الفرصة للتشديد والحض على زيادة دعم الصندوق العالمي للإيدز والصحة.

ولا جدال في أنه ما لم يتم التصدي بفعالية للمشاكل الناجمة عن الصراعات والفقر في أفريقيا فلن يتحقق استقرار ولا رخاء في العالم في القرن الحادي

والعشرين. وإذ تسلم حكومة اليابان بهذا فقد عمدت منذ عام ١٩٩٣ إلى تعزيز ما سمي عملية تيكاد وهي العملية التي أطلقها مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية (تيكاد الثاني) بهدف تعزيز ملكية عملية التنمية لبلدان أفريقيا وشراكتهم مع المجتمع الدولي. ولزيادة إحراز التقدم في هذه العملية ستعقد اليابان في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام اجتماعا وزاريا في طوكيو للتحضير لمؤتمر قمة ثالث للتيكاد، خلال السنوات القليلة القادمة.

وترحب حكومة اليابان بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي أطلقتها البلدان الأفريقية فهي في الواقع مظهر قوي من مظاهر ملكية البلدان الأفريقية لمستقبلها. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة موسعة في اجتماع تيكاد الوزاري المقبل بشأن كيفية دعم المجتمع الدولي هذه المبادرة على أفضل وجه.

إن الفقر وتدمير البيئة والأمراض المعدية وسائر القضايا التي تطرقت إليها، جميعها عالمية النطاق ولا يمكن لبلد بمفرده أن يحلها. ومن ثم تتزايد أهمية التصدي لهذه القضايا من خلال التعاون العالمي. واليابان تنادي في هذا الصدد بأهمية التصدي لهذه القضايا بتركيز خاص على أمن الإنسان، أي حماية أرواح الناس وكرامتهم. فأمن الإنسان هو المطلب الأساسي للبشرية أي كان الموقع الذي يعيشون فيه.

ونحن نرجو أن يساعد الصندوق الاستئماني لأمن الإنسان الذي أنشأته الحكومة اليابانية بالأمم المتحدة على دفع النهج المرتكز على الإنسان نحو القضايا العالمية في السنوات القادمة. ونتطلع كذلك إلى الإسهامات القمية التي ستسهم بها اللجنة الدولية للأمن البشري، التي ترأسها كل من السيدة ساداكو أوغاتا والسيد أمارتيا سن، والتي بدأت أعمالها بالدعم الثابت من الأمين العام كوفي عنان.

وقد برهنت بوضوح المناقشات التي جرت في العام الماضي أثناء مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية على أن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين. ورغم أن الحاجة ماسة والزخم قوي، إلا أننا لم نر تقدما حقيقيا صوب الإصلاح في هذا العام، وهو العام الثامن من مناقشاتنا.

وعلينا أن نتعاون للمضي قدما في هذه المسألة الهامة. وفي هذا السياق، فإن بيان الرئيس هولكيري يوم اختتام الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة هام جدا. فقد تقدم الرئيس هولكيري في ذلك البيان بثلاثة اقتراحات، أن تنتقل المناقشة إلى مستوى سياسي أرفع، وأن الحكومات قد ترغب في النظر في معالجة هدف الإصلاح الشامل باتباع نهج مركز أو بالمضي قدما خطوة فخطوة، وأن مسألة حق النقض يجب أن تكون جزءا من هذه المناقشات.

وتعتقد حكومة اليابان أن هذه الاقتراحات جديرة بأن ندرسها دراسة وافية. كما نعتبر أنه من المستحسن أن تكون مناقشاتنا في المستقبل بشأن مسألة الحجم الموسع للمجلس جزءا من نهج تدريجي مركز يرمي إلى التوصل إلى صفقة إصلاح نهائية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى اللوحتين الضخمتين خلف هذه المنصة، وآلات التصوير الدقيق خلف مقاعد الممثلين وآلتي تسليط الصور في جانبي الشرفة. وكما تذكر الجمعية، فإن NHK، وهي شركة إذاعة عامة يابانية، ركبت هذه المعدات في العام الماضي على أساس مؤقت بمناسبة مؤتمر قمة الألفية والمناقشة العامة. واستجابة لرغبات الأمين العام وكثير من الدول الأعضاء، وافقت NHK بسخاء على إعطاء المعدات للأمم المتحدة على أساس دائم ومجانا. ونرجو أن تقرب هذه المعدات بين المتكلمين والحاضرين، وأن تجعل مناقشاتنا أكثر ألفة وحيوية.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم ولمكتبكم بالتهنئة على انتخابكم لقيادة الجمعية العامة لهذه الدورة. كما لا يسعني إلا أن أتقدم للسيد الأمين العام بالشكر والتقدير والثناء على تقريره، موضوع مناقشتنا لهذا البند.

إن تقرير الأمين العام هذا هو تقرير شامل، يغطي مجمل أنشطة الأمم المتحدة التي شهدتها خلال العام الحالي. لقد أشار التقرير إلى مواضيع عديدة هامة، منها تحقيق السلام والأمن، الوفاء بالالتزامات الإنسانية، التعاون من أجل التنمية والنظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان. إننا نتفق مع السيد الأمين العام على أن الأمم المتحدة تسعى إلى بناء عالم يقوم على النظام والعدل، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية، لأن ذلك يساعد على كفالة ألا تسود القوة الغاشمة على حساب القانون أو على حساب سيادة الدول واستقلالها السياسي والاقتصادي. وسنعرض فيما يلي ملاحظاتنا على التقرير بقدر تعلق الأمر بالعراق أولا.

عبَّر الأمين العام في الفقرة ٣١ من التقرير عن القلق لأن الأمم المتحدة لم تستطع، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أن تتحقق من تقيد العراق بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وملاحظاتنا على هذا هو:

أولا، أن هذه الخلاصة لا تعبر عن واقع الأمر ولا عن المشاغل الحقيقية للأمم المتحدة بشأن ملف العراق، والتي تتلخص بالرفع الكامل للعقوبات المفروضة عليه، والتي فقدت كل مبرراتها، إن كانت هناك مبررات لمعاقبة شعب كامل. كنا نأمل أن يدعو الأمين العام مجلس الأمن إلى رفع هذه العقوبات اللاإنسانية، كونها واحدة من ممارسات مجلس الأمن التي انتقصت بقوة من مصداقية الأمم المتحدة، وحولتها إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية المعادية للعراق.

ثانيا، عبر الأمين العام عن القلق لوقف أنشطة المراقبة منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ولكنه لم يعبر عن القلق إزاء العدوان الذي تعرض له العراق للفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ من قبل دولتين دائمتي العضوية هي الولايات المتحدة وبريطانيا، وما سببه هذا العدوان من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين الأبرياء وتدمير منشآت مدنية كثيرة، من بينها مستشفيات ومحطات تصفية مياه ومدارس ودور سكن مواطنين. ولم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء إزاء هذا العدوان الفاضح وإرهاب الدولة الذي نفذته هاتان الدولتان. ومن جانب آخر، فقد كشفت وثائق كثيرة واعترف مسؤولون كثر في اللجنة الخاصة السابقة، المعروفة باسم ''أنكوم'' باستغلال أنشطة اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق للتجسس لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا والكيان الصهيوني وافتعال الأزمات لتبرير العدوان المستمر على العراق من قبل هاتين الدولتين وتزوير الوقائع والحقائق بشأن برامج العراق السابقة والتي وصلت إلى حد تلويث بقايا الرؤوس الحربية العراقية بمادة الـ (VX) من قبل اللجنة الخاصة، ومع ذلك لم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء للتحقيق في هذا الاستغلال المهين لعملها وآلياتها لخدمة سياسة الولايات المتحدة المعادية للعراق، ولم تتخذ أي إجراء لإنصاف العراق ووقف استغلال آليات الأمم المتحدة لإيذاء العراق ومحاسبة من قاموا بذلك.

ثالثا، لقد أقرت جميع دول العالم المنصفة ومن بينها ثلاث دول دائمة العضوية أن ملف نزع السلاح في العراق قد انتهى، والمطلوب بموجب نص قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار الخاصة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط

وتنفيذ الفقرة ٢٢ الخاصة برفع الحصار عن العراق. ولم تُنفذ هاتان الفقرتان حتى الآن، بل واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا مساعيهما لإعادة كتابة قرارات مجلس الأمن من خلال إصدار القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي اعترف معدوه أنفسهم بأنه غير قابل للتطبيق ولا يمثل حلا ولذلك ولد هذا القرار ميتا ودفن في مهده، ومن خلال السعي لإصدار قرار باسم العقوبات الذكية الذي استهدفتا من ورائه تشديد الحصار على شعب العراق وإعفاء مجلس الأمن نهائيا من أداء التزاماته إزاء العراق التي قررها هو في قراراته ذات الصلة وفي مقدمتها القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١).

رابعا، تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا منذ عام ١٩٩١ بفرض مناطق حظر الطيران على العراق بقرار فردي وتستخدمان القوة العسكرية لإنفاذه وتقومان بشكل يومي بالعدوان العسكري على منشآت العراق المدنية وبيوت المواطنين العراقيين، إضافة إلى عدوانهما العسكري المتكرر واسع النطاق ولخمس مرات منذ عام ١٩٩١. إن هذا الاستخدام المنفرد للقوة هو انتهاك فاضح ومستمر لميثاق الأمم المتحدة، ولم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء لوقفه، على الرغم من أن الأمين العام نفسه صرح في أكثر من مناسبة بأنه لا يوجد أساس في قرارات مجلس الأمن بفرض مناطق حظر الطيران في العراق.

أما فيما يخص موضوع المفقودين فقد دعا الأمين العام إلى تعاون العراق مع من أسماه (المنسق الرفيع المستوى الذي يسعى إلى إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة إلى أوطانهم).

ويؤسفنا أن تقرير الأمين العام هذا قد تجاهل مبادرات العراق العديدة لحل مسألة المفقودين من عراقيين وكويتيين وسعوديين ومن دول ثالثة، وآخرها رسالة السيد وزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ المتضمنة في الوثيقة S/2001/804) والتي عبر فيها العراق عن الرغبة في استئناف أعمال اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين بإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية وبمشاركة الدول التي لديها فعلا ملفات مفقودين مطروحة أمام اللجنة. كما تجاهل تقرير الأمين العام مبادرة العراق لمعالجة مشكلة المفقودين العراقيين والكويتيين والسعوديين في إطار ثنائي مباشر أو في إطار جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن تعيين منسق لإعادة المفقودين الكويتيين والسعوديين وتجاهل المفقودين العراقيين الذين يبلغ عددهم ضعف عدد المفقودين الكويتيين والسعوديين، هو نموذج صارخ لازدواجية المعايير في قرارات مجلس الأمن تجاه العراق، حتى في القضايا ذات البعد الإنساني. إن مسألة المفقودين هي مسألة إنسانية تستوجب تعاون الجميع للبحث عن مصيرهم بغض النظر عن جنسيتهم، لكن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي ولد ميتا، تجاوز حتى هذه الحقيقة واهتم بالمفقودين الكويتيين دون العراقيين في الوقت الذي توجد فيه آليات دولية مُقرة بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ للتعامل مع هذه القضية الإنسانية.

أشار التقرير إلى استعداد الأمين العام لاستئناف الحوار مع العراق ونود التذكير بأن العراق هو الذي اقترح بدء الحوار مع الأمين العام وعقدت الجولة الأولى منه في شباط/فبراير ٢٠٠١ وأتفق على أن تعقد الجولة الثانية في شهر آذار/مارس ٢٠٠١، إلا أن الأمين العام طلب تأجيل الحوار وصرح في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ بأن (الجولة الثانية من الحوار سوف تعقد عندما ينتهي مجلس الأمن من مداولاته وأن دخوله في جولة أخرى من الحوار سوف تكون له آثار عكسية في وقت يحاول المجلس تحديد مساره).

نحن نعتقد من جانبنا بأن الحوار مع الأمين العام يجب ألا يربط بالضغوط السياسية التي تمارس في مجلس الأمن، والتي أدت إلى عجز المجلس عن تنفيذ التزاماته المقابلة تجاه العراق بسبب التهديد الأمريكي باستخدام حق النقض على أي قرار يعيد للعراق حقوقه بموجب قرارات مجلس الأمن نفسها. ونذكر هنا بمسؤوليات الأمين العام للأمم المتحدة بموجب المادة ٩٩ من الميثاق.

أشار الأمين العام في الفقرة ١٠٩ من التقرير إلى برنامج النفط مقابل الغذاء، وفي هذا الصدد نبين الآتي:

أولا، عبر الأمين العام عن قلقه العميق إزاء ما اعتبره من تأخير حكومة العراق في التعاقد على الإمدادات والمعدات الإنسانية. إن هذه الإشارة غير دقيقة مع الأسف. فعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة والآلية البيروقراطية المعقدة التي تكتنف عملية التعاقد بدءا من إرسال العطاءات للشركات وانتهاء بتقديم ممثليات دول الشركات للعقود إلى لجنة ٦٦١، إلا أن الجانب العراقي وقع على تعاقدات تغطي كامل التخصيصات للقطاعات المختلفة ولجميع المراحل. حتى أن مكتب برنامج العراق نبه مؤخرا إلى أن العقود المقدمة في بعض القطاعات تفوق تخصيصاتها، هذا في الوقت الذي يشهد فيه تنفيذ مذكرة التفاهم وبرنامج النفط مقابل الغذاء إعاقات متواصلة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا تمثلت في تعليق عقود قيمتها أكثر من ٤ مليارات دولار من عقود المواد الإنسانية وتعطيل ما قيمته أكثر من ملياري دولار من ذات العقود في مكتب برنامج العراق بذريعة المراجعة، هذا بالإضافة إلى الدور التخريبي الذي يلعبه مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة ٦٦١ تجاه مختلف جوانب تنفيذ مذكرة التفاهم ومن ذلك معارضتهم توسيع القائمة الخضراء وعرقلة اعتماد آلية تسعير النفط وعرقلة تخصيص المبالغ النقدية لإصلاح قطاع النفط إضافة إلى محاولتهم الأخيرة استخدام هذا البرنامج لجمع المعلومات عن العراق وتعريض أمنه وسلامته للخطر.

ثانيا، ونشير في هذا الخصوص، إلى الفقرة ٥٦ من مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/56/210، المعنونة ''الحق في الغذاء''، والتي جاء فيها ما يلي:

> ''وفيما يتعلق بالمبدأ القائل بألا يستخدم الغذاء وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، فإن حالة العراق تكتسب أهمية هنا. فليس ثمة شك في أن إخضاع شعب العراق لحظر اقتصادي قاس منذ عام ١٩٩١ قد وضع الأمم المتحدة في موضع انتهاك صريح لالتزامها باحترام حق سكان العراق في الغذاء. وهذا ما ذهب إليه السيد دينيس هاليداي، الأمين المساعد السابق للأمم المتحدة والمنسق السابق للمعونة الإنسانية في العراق وكذلك السيد مارك بوسويت، في ورقة العمل المتعلقة بما للجزاءات الاقتصادية من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان، والتي قدمت في عام ٢٠٠٠ إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان''.

إن ما ذكرناه أعلاه من تصرفات وسياسات تسيئ إلى دور الأمم المتحدة في العراق يفرض على هذه المنظمة الدولية وأمانتها العامة أن تتخذ مواقف حيادية ومنصفة تجاه بلدي، العراق، لأن استمرار الوضع الحالي لا يذهب ضحيته المدنيون الأبرياء في العراق فحسب، والذين قتلت عقوبات الأمم المتحدة أكثر من ١,٥ مليون منهم، وإنما ينتقص بشكل جوهري من مصداقية الأمم المتحدة ودورها المحدد بموجب الميثاق، ويخلق سابقة خطيرة في السماح باستخدام الغذاء وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، وفي تجاهل عدوان مستمر على دولة مستقلة ومن الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة منذ عشر سنوات وحتى يومنا هذا. وأخيرا،

فإن وفد بلادي يود أن يجلب انتباه الجمعية العامة إلى أنه لا يجوز للدول التوسع أو تشويه تقرير الأمين العام خدمة لأهدافها الخاصة. وهذا ما فعله ممثل الكويت عندما نسب إلى الأمين العام وتقريره الأخير تحميل الحكومة العراقية مسؤولية عدم إحراز تقدم لرفع العقوبات عن العراق. وهذا ما لم يرد في التقرير.

لقد استغل مندوب الكويت تقرير الأمين العام للإساءة إلى بلدي. وفي الوقت الذي كان عليه هو وحكومته أن يلتزما بمنطق العقل بالكف عن المشاركة اليومية في العدوان على العراق من خلال السماح باستخدام أراضيه من قبل الطائرات الأمريكية البريطانية لقصف السكان المدنيين في العراق، أو القبول بعرض العراق السلمي لحل قضية المفقودين العراقيين والكويتيين بين البلدين من خلال الجامعة العربية، وهذا هو منطق العقل لأنه أشار إلى هذه النقطة.

وأخيرا يرى وفد بلادي أن على الأمم المتحدة إيلاء موضوع فلسطين الاهتمام الذي يستحقه، لما له من تأثير مباشر وخطير على السلم والأمن الدوليين. وتقرير الأمين العام هذا مع الأسف لم يعكس هذا الموضوع طبقا لاستحقاقاته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنه لم يشر إلى الممارسات الإرهابية الشنيعة التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد شعب فلسطين الأعزل منذ فترة طويلة. كما لم يشر التقرير إلى فشل مجلس الأمن في توفير الحماية الدولية له.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شئ أن أهنئ الرئيس على انتخابه. وتعرب النرويج عن استعدادها للتعاون الكامل معه في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

وأود أن أثني على الأمين العام لتقريره الممتاز عن أعمال المنظمة.

ويذكر الأمين العام في بداية التقرير أن الأمم المتحدة قد شهدت خلال العام الماضي تناقضات صارخة على المسرح الدولي، انطوت على تطورات مشجعة وتهديدات خطيرة. وها نحن قد شهدنا في ١١ أيلول/سبتمبر أعمالا إرهابية شنعاء هنا في بلدنا المضيف. وسيبقى من فقدوا أرواحهم أو أصيبوا في ذلك اليوم المشؤوم دائما أحياء في خواطرنا.

وقد أبرز الأمين العام ضرورة جعل الوقاية محورا لأعمال هذه المنظمة. وانضم مجلس الأمن إلى هذه الجهود، فأصدر رئيسه بيانا في ٢٠ شباط/فبراير، جاء فيه أن ''وضع استراتيجية منسقة وجيدة التخطيط لبناء السلام يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في منع الصراعات''. (S/PRST/2001/5)

وتؤيد النرويج هذا النهج في بناء السلام الدولي تأييدا قويا، لإدراكها أن العالم بحاجة إلى إمعان النظر في الأسباب الكامنة وراء الصراعات من أجل بناء سلام دائم. ويجب أن يتصدر جدول أعمالنا مكافحة الفقر والتخلف وتدهور البيئة. كما يجب أن يبدي العالم استعداده للوفاء بالتزاماته الإنسانية.

يذكر الأمين العام في تقريره أنه من المحزن أن حلول هذه الألفية لم يصاحبه انخفاض في المعاناة التي تسببها الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في جميع أنحاء العالم. فما زال السكان المدنيون الضعفاء يشكلون أهدافا متعمدة للعنف. ويشير التقرير إلى الصراعات التي طال أمدها في أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان، في حين تصاعدت الأزمات أو اندلعت في بوروندي، مثلا، وإندونيسيا وليبريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وكما جاء في التقارير السابقة، يتناول الأمين العام الحالة في أفريقيا باستفاضة. وكما أوضح الأمين العام، فإن

الأمم المتحدة تشارك في عدد كبير من برامج التنمية وغيرها من الأنشطة في أفريقيا. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن مشاكل أفريقيا يجب أن تظل على قمة أولويات المنظمة.

ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يصفه الأمين العام بأنه كارثة ذات أبعاد عالمية. فبحلول أواخر عام ٢٠٠٠ كان أكثر من ٣٦ مليون نسمة من البالغين والأطفال مصابين بنقص المناعة البشرية/الإيدز، بينما أدى الفيروس إلى وفاة ٢٢ مليون نسمة. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه من أن هذا الوباء يدمر النسيج الاجتماعي في أكثر البلدان تضررا، ويبدد ما تم إنجازه في سنوات تراجعت فيها معدلات الوفيات.

وأفريقيا هي أشد القارات تضررا من جراء تفشي وباء الإيدز. ففي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى أصبح الوباء الآن في مقدمة أسباب الوفاة. كما حدثت زيادة سريعة في عدد إصابات فيروس نقص المناعة البشرية في شرقي أوروبا وجنوبي وشرقي آسيا. وأصبحت الحالة العامة تشكل لنا جميعا مصدر قلق بالغ.

في ١١ أيلول/سبتمبر شاهد العالم هجمات إرهابية مروعة هنا في الولايات المتحدة. ولم تكن تلك الهجمات تستهدف الحكومة الأمريكية وحدها، بل كانت تستهدف أيضا إيذاء وإضعاف العالم الديمقراطي قاطبة. ويتعين على العالم أن يوحد صفوفه في الكفاح ضد الإرهاب. وصحيح أن تصرف الجمعية العامة ومجلس الأمن كان يتسم بالاستعجال والتعميم بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. ولكن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد. ومن ثم، تتطلع النرويج إلى المناقشة التي ستجرى بشأن هذه المسألة هنا في الجمعية العامة يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وبؤرة التركيز الطبيعية في الأمم المتحدة، في معرض مواصلة هذه العملية، هي إعطاء أولوية عليا للتنمية وتعزيز النظام القانوني الدولي. وفي العمل من أجل منع حدوث فظائع أخرى مثل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، من المهم إلى أقصى حد أن يكون المجتمع الدولي قادرا على تحديد المسؤولين عن ارتكابها وإخضاعهم للمساءلة.

وتلاحظ النرويج تفاؤل الأمين العام، وتشاطره هذا التفاؤل، فيما يتعلق بعملية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فهذه المحكمة لديها الإمكانية لأن تصبح أداة حيوية للقانون الدولي والقضاء الدولي؛ والنرويج ترحب التبكير بإنشائها.

في الفصل الأول من التقرير يقدم الأمين العام وصفا مستفيضا للعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة على الصعيد العالمي في جهودها لبناء السلام. والانتخابات التي أجريت مؤخرا في تيمور الشرقية تمثل إحدى قصص النجاح العديدة التي حققتها في تلك الجهود التي طال أمدها. ومع ذلك، فإن الحالة في أماكن أخرى، وبخاصة في الشرق الأوسط، ما زالت تثير عميق القلق. فالأمين العام يصف الحالة في المنطقة بأنها أسوأ أزمة حدثت منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣.

وقد أدى اندلاع العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى حدوث خسائر واسعة النطاق في الأرواح على كلا الجانبين. والنرويج تؤيد الأمين العام تمام التأييد في قراره بأن يكرس الكثير من وقته لمعالجة هذه الأزمة بالذات، وتشجعه على مواصلة جهوده في هذا الصدد.

ختاما، نقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في سعيه لإصلاح الإدارة في الأمم المتحدة. فمن الحيوي للمنظمة أن تكون قادرة على مواجهة المهام المتغيرة والصعبة

التي يخبئها المستقبل، وأن تكون فعالة في قيامها بذلك. وبعد قولي هذا، أود أن أضيف أننا معجبون بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل تبسيط إجراءات منظومة الأمم المتحدة.

السيد روث (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): ونحن أيضا نشيد بالأمين العام على تقريره.

ونغتنم هذه الفرصة كذلك لنعرب مرة أخرى عن تعازينا لكل من عانوا نتيجة الهجمات التي وقعت في هذه المدينة يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

لقد شهدت البنية الدولية تحولا جوهريا في الأسبوعين المنقضيين بعد ١١ أيلول/سبتمبر. والآن تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة ككل تحديات مرهقة لم يسبق لها مثيل. وهذه الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة ستختلف تماما عن أية دورة سبقتها. فهناك حاجة عاجلة لأن نعيد تقييم أولوياتنا ونعيد تركيز طاقاتنا بغية صون وتحسين قدرة الأمم المتحدة على إيجاد حلول بناءة للقضايا العالمية الملحة.

وقد انضمت استراليا إلى الدول الأخرى في إدانة الأعمال الإرهابية الفظيعة والجبانة التي حدثت في هذه المدينة وفي واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر. ونؤمن بقوة أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، يوفران السلطة القانونية اللازمة للرد على تلك الأفعال، بما في ذلك عن طريق استخدام القوة المسلحة.

ولأول مرة في التاريخ استندنا في استراليا إلى معاهدة الأمن المعقودة بين استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة. ونحن مستعدون لتأييد الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين في اتخاذ أية خطوات يرى أنها لازمة لتسليم مرتكبي هذه الأعمال وغيرها من أعمال الإرهاب الدولي ليد العدالة.

إن مكافحة الإرهاب تتطلب التعاون الدولي. وقد أعرب المجتمع الدولي مرات عديدة عن معارضته للإرهاب، وربما انعكس أهمها في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، الذي تؤكد فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

> ”إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، على اعتبار أنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها“.(القرار ٤٩/٦٠، المرفق، الفقرة ١)

وهذه الكلمات، مهما كانت أهميتها، ليست كافية. فرغم الإدانة العالمية للإرهاب، يبدو أن بعض الدول مازالت تبقي على صلاتها بالجماعات الإرهابية، وهناك قلة منها مازالت مستعدة لتقديم الملاذ لزعماء الإرهاب. وهذا أمر لا يمكن قبوله ولا يمكن أن يستمر. واستراليا تدعو جميع الدول إلى قطع تلك الصلات والانضمام إلى الكفاح فعلا وقولا.

وتوفر الصكوك والمؤسسات الحالية نقطة انطلاق سليمة لتعزيز التعاون الدولي. وننوه بالفقرة ٢٢٤ من تقرير الأمين العام التي ترحب بالتصديق علي، أو الانضمام إلى، الاتفاقيات العالمية الحالية الإثنتي عشرة المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه، وتشير إلى استمرار العمل بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. إن استراليا هي بالفعل طرف في ٩ من الاتفاقيات الحالية الإثنتي عشرة، وهي تنظر بجدية في إمكانية أن تصبح طرفا في الصكوك المتبقية. ونرى أنه لا بد من بذل جهد متناسق لاختتام المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، في دورة الفريق العامل المقبلة بهدف تعزيز النظام الدولي. وستقدم استراليا دعمها الكامل لتحقيق ذلك الهدف.

إن استراليا على أتم استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية للعدالة. ونحث

الأمم المتحدة ككل على إعطاء أولوية قصوى لهذه المسألة في الدورة الراهنة.

وكما ذكر الأمين العام، فإن أحد عوامل القوة في منظومة الأمم المتحدة هو قدرتها على التكيف حسب الظروف الدولية المتغيرة. وقد لاحظ، وعن حق، أن المنظمة لا يمكن أن تظل فعالة إلا إذا حافظت على ذلك التقليد التجديدي. وهي حقيقة تتجلى أكثر ما تتجلى في دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

قبل عامين اسند مجلس الأمن إلى منظومة الأمم المتحدة المسؤولية الشاملة عن إدارة ودعم عملية انتقال تيمور الشرقية إلى دولة ديمقراطية مستقرة تتوفر لها مقومات البقاء وتحكمها إدارة فعالة. وبدعم من المجتمع الدولي حققت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تقدما هاما في تيمور الشرقية صوب الوفاء بولايتها تلك بسبل من بينها النقل التدريجي لمسؤوليات الحكم إلى أبناء تيمور الشرقية. ومن العلامات الإضافية البارزة في تلك العملية انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في ٣٠ آب/أغسطس، وحلف اليمين لأعضاء الحكومة الانتقالية الجديدة الذي تم في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

لقد شكلت تيمور الشرقية حتى الآن قصة نجاح للأمم المتحدة، لكن دور هذه المنظمة لم يكتمل بعد. وتؤيد استراليا تمام التأييد رأي الأمين العام في تقريره بأن تيمور الشرقية ستحتاج إلى تواجد دولي كبير بعد الاستقلال إذا أردنا أن تكتمل عملية الانتقال إلى إدارة ديمقراطية فعالة. ونشاطر الأمين العام تماما رأيه بأن هذا التواجد الدولي ينبغي توفيره ببعثة متكاملة للأمم المتحدة تضم عناصر مدنية، وشرطة مدنية، وحفظة للسلام بمقتضى ولاية واحدة من مجلس الأمن وبتمويل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

ذلك هو النهج العملي الأكثر اتساقا الذي يمكن اتباعه للتصدي للمهام والتحديات التي ما زالت تنتظرنا، وسيقتضي تنفيذه أن تتخذ الأمم المتحدة بأسرها المزيد من النهج الابتكارية والإبداعية تجاه تيمور الشرقية، خاصة فيما يتصل بمسألة الموارد. وسيكون من الأمور المأساوية أن نعرّض إمكانية التوصل إلى نتيجة مستدامة وسلمية وطويلة الأجل لتيمور الشرقية للخطر وأن نبدد الاستثمارات الكبيرة التي استثمرها المجتمع الدولي حتى الآن، بإحجامنا عن تقديم الدعم الكافي في فترة ما بعد الاستقلال.

إن القضية المطروحة الآن تتعلق بمصداقية الأمم المتحدة باعتبارها راعيا لعملية انتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال. ويقع على عاتق المنظمة وجميع أعضائها مسؤولية حماية تلك المصداقية، بما يشمل اتخاذ قرارات معقولة، بل وإبداعية، تجاه قضايا حاسمة تتعلق بمستقبل تواجد الأمم المتحدة في الشهور القادمة. وستبذل أستراليا قصارى جهدها لدعم تلك القرارات.

أخيرا، أنتقل إلى قضية عالمية عاجلة أخرى ستحتاج الأمم المتحدة بصورة متزايدة إلى أن تتخذ بشأنها نهجا بناء وابتكاريا ومرنا. تلك القضية هي تهريب الأفراد، وإن كان تقرير الأمين العام هذا لم يتناولها بشكل حصري، فإننا نأمل أن تجتذب المزيد من الاهتمام في المستقبل. فهي تتعلق بمجال آخذ في التعاظم لنشاط إجرامي عبر وطني يتاجر في آمال الناس ومخاوفهم، ويستغل الاتفاقات الدولية السارية، التي صممت لأغراض إنسانية.

وتكتسي قضية تهريب الأفراد أهمية خاصة في أستراليا، ولكنها تشكل شاغلا عالميا متزايدا أيضا. وهي مشكلة تتجاوز قدرة أي بلد أو منظمة على حلها من جانب واحد. لذلك، لا بد من أن يتم التصدي لها على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، والمطلوب وضع نهج دولي منسق في كل من البلدان مصدر المشكلة، حيث تتعدد العوامل التي تتسبب في نزوح الأفراد وفي حالات كثيرة الفرار من

ديارهم، وفي بلدان العبور أو المقصد التي تسهل عمليات التهريب. إننا بحاجة أيضا إلى مراجعة الاتفاقيات والمعايير الدولية السارية لجعلها لا تتيح عن غير قصد فرصا مؤاتية لمهربي الأفراد.

وللأمم المتحدة دور هام متزايد تضطلع به في التصدي للعوامل الأساسية لتلك الحالة الجديدة والمثيرة للقلق، بسبل منها إيلاء تركيز متجدد ورد منسق على تلك العصابات الإجرامية التي تثري على حساب آمال الناس ومخاوفهم.

وتؤيد أستراليا الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة التدفقات البشرية من مصدرها. لذلك، نرحب بالمبادرة المشتركة من جانب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السيد لوبيرز ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعقد محفل يُعنى باللاجئين الأفغان. عقب اجتماع اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي سيعقد في جنيف في أوائل الشهر المقبل، وبالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها أستراليا على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي لقضية تهريب الأفراد، فإننا نشجع بقوة على أن تركز الأمم المتحدة بأسرها، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشكل خاص، جهودا متجددة وأكثرا تنسيقا على هذه القضية.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أدلي بهذا البيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – فضلا عن البلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أتمنى لهم كل نجاح وتوفيق في الاضطلاع بمهامهم.

لقد أظهر الرئيس بالفعل خلال الأسبوعين الأولين من الدورة السادسة والخمسين كفاءة ممتازة وإنجازا سريعا للعمل في مواجهة الأحداث المأساوية التي أحبطت الخطط التي كان قد وضعها للشهور القليلة المقبلة.

ويتفق العالم كله على أن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر مثّلت نقطة تحول في تاريخ عصرنا هذا. لقد تغير العالم، ولم يعد هناك أي شيء يمكن أن يرجع إلى ما كان عليه مرة أخرى. والتحدي الماثل أمامنا له أبعاد عالمية. والتضامن الذي أظهرناه تجاه الولايات المتحدة ينبغي إظهاره أيضا في الحملة التي سيتعين علينا شنها لمكافحة الإرهاب. وبالنسبة لبلدي والبلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – وأعتقد أن هذا يسري أيضا على الغالبية العظمى من الدول الممثلة هنا – أصبح من الواضح أن الأمم المتحدة سيتعين عليها أن تضطلع بدور أساسي في حملة المكافحة تلك. وإننا سيتعين علينا أن نركز طاقاتنا في الأسابيع والشهور القادمة على معالجة نتائج أعمال العدوان تلك التي تجل عن الوصف.

وكما قال رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلسهم يوم الجمعة الماضي، تعتبر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بمثابة اعتداء على مجتمعاتنا المفتوحة والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الثقافات، وتمثل تحديا لضمير جميع بني البشر. وقد رأى الاتحاد الأوروبي، أنه استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) سيكون أي عمل تقوم به الولايات المتحدة ردا على تلك الهجمات عملا مشروعا. كما قرر الاتحاد الأوروبي أن يتعاون مع الولايات

المتحدة لتقديم مقترفي تلك الأعمال الوحشية ورعاتهم والمتواطئين معهم إلى العدالة ومعاقبتهم.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة للقيام بهذا العمل بحسب الوسائل المتاحة لكل منها. ولا بد من أن يكون لهذا العمل هدف محدد، ويمكن أن يوجه إلى الدول التي تحرّض أو تدعم أو تؤوي الإرهابيين. وبالتالي، فإن التزامنا واضح لا لبس فيه، وكذلك ينبغي أن يكون التزام المجتمع الدولي بأسره إزاء تلك الأعمال الوحشية التي لا يمكن قبول أي تبرير لها.

وبما أن هذه الجلسات حلت محل المناقشة العامة، التي كان من المقرر أن تجري هذا الأسبوع، فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب باسم الاتحاد الأوروبي عن خالص تعازيّ لممثل حكومة الولايات المتحدة وكذلك لكل من تأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه المأساة. وأود أيضا أن أقدم تعازيّ لممثلي الدول التي كان مواطنوها من بين الضحايا. وسيظل من أصبحوا منا يعتبرون أنفسهم من أهالي نيويورك بحكم عملهم يعانون لوقت طويل من الإحساس بالألم الذي سببته الأحداث التي وقعت قبل أسبوعين. وينبغي أن يؤدي هذا الإحساس إلى مساعدتنا على الاستجابة بقوة وبطريقة موحدة لرغبة حكوماتنا بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور بارز في الكفاح ضد الإرهاب.

وكشأن العديد من القادة في كل أرجاء العالم، دعانا رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، في اجتماعهم المعقود يوم الجمعة الماضي، إلى أن ننشئ تحت رعاية الأمم المتحدة أكبر تحالف عالمي ممكن لمكافحة هذه البلوى. ولا شك أن المسؤولية الأولية تقع على عاتق مجلس الأمن، الذي اعتمد في الأسبوع الماضي قرارا قويا جدا، ولكن بما أن الدعوة موجهة إلى جميع الدول، فمن الضروري أن نعمل نحن أيضا في جمعيتنا.

وكما قلت آنفا، لا يمكن للاستجابة للإرهاب إلا أن تكون عالمية ومتعددة الأطراف، وبتلك الروح طلب الاتحاد الأوروبي إجراء مناقشة جوهرية بشأن مكافحة الإرهاب في الجمعية ابتداء من الأسبوع المقبل. ونود مخلصين أن نشكر الرئيس، ومن خلاله، جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين قبلوا بالإجماع هذا الاقتراح. وإني أدعو الجميع إلى التحضير بعناية لتلك المناقشة التي ستساعد هي نفسها على التحضير للمناقشة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي نود أن نراها تركز أيضا على هذا الموضوع.

إن المناقشة الحالية لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تتيح لنا فرصة للكلام عن أنشطة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، وتتيح لنا فضلا عن ذلك، فرصة أن نبين آراءنا بشأن ما ينبغي أن تكون له الأولوية من بين أنشطتها مستقبلا. ويسعدنا أن الرئيس سجل هذا البند كأول بند في الدورة العامة للجمعية العامة.

من الواضح أن الأولوية الأولى هي إعلان الألفية والدليل التفصيلي الذي قُدم لنا للتو من أجل التنفيذ. وينبغي للأهداف الواضحة والمحددة التي أكد عليها من جديد رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية أن تتابع بمثابرة، لا سيما الأهداف التي تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، والتنمية والقضاء على الفقر ومراعاة حقوق الإنسان، ومراعاة الديمقراطية والحكم الرشيد.

وبذلك الدليل التفصيلي تتوفر لدينا الآن أداة تحليلية وتنفيذية معا، أداة توجه معظم الأعمال المضطلع بها تحت رعاية الجمعية العامة. ويمكننا أن نقبل الوثيقة كما هي، ولكن ذلك لا يعني أننا نوافق تماما على كل جوانبها. ومع ذلك، فإنها أداة لا غنى عنها للحفاظ على وحدة العمل وروح إعلان الألفية. ولذا فإننا ندعو إلى استخدامها استخداما كاملا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن الأمين العام في التقرير المعروض علينا، بقلق بالغ إزاء استمرار الأزمات الإنسانية في عدة مناطق من العالم. فالسكان المدنيون ما زالوا أول ضحايا الصراعات المسلحة ويتحملون أثقل الأعباء. والاتحاد الأوروبي يشعر مع الأمين العام بالغضب والقلق إزاء أعمال العنف المرتكبة ضد موظفي العمل الإنساني، ولذا فإنه يؤيد العملية الجارية في الأمم المتحدة لتعزيز سلامة موظفي العمل الإنساني. وهو يهيب بجميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية لتستجيب لنداء الأمين العام إلى العودة إلى اعتناق ثقافة لحماية المدنيين. وهو يرحب أيضا بالعمل الذي تضطلع به الشبكات المشتركة بين المنظمات الرامي إلى تحسين حالة المشردين داخليا.

تعلم الجمعية أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ويرحب بتعزيز الشراكة بين المفوضة السامية لحقوق الإنسان والأطراف الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وقد مكن هذا العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام من أن تصبح أكثر انتباها لانتهاكات حقوق الإنسان. وإننا نرحب بدخول البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز النفاذ، والتوقيع على البروتوكولات الاختيارية الملحقة باتفاقية حقوق الطفل. وأخيرا، نشجع من أعماق قلوبنا عملية دمج اعتبار نوع الجنس في الأنشطة العامة الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي، استجابة لنداء الأمين العام، ملتزم بالحفاظ على الزخم السياسي في الدفاع عن حقوق الطفل بمناسبة الدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بالطفل.

وفيما يتعلق بمؤتمر ديربان لمكافحة العنصرية، اضطلع الاتحاد الأوروبي فيه بدور هام وهو فخور بأنه أسهم، بعد مناقشة طويلة وصعبة، في إنجاح المؤتمر – وهو أمر كان أساسيا بالنظر إلى الآمال التي انتعشت بين الذين لا يزالون يعانون اليوم من آثار المواقف العنصرية الطويلة الأمد أو الذين لا يزالون عرضة للتمييز العنصري في حياتهم اليومية.

وإن التنمية، والتنمية المستدامة، ومكافحة الفقر والعمل الملموس لصالح أقل البلدان نموا أمور لا تزال، كما يوضح التقرير، أهدافا ذات أولوية للمنظمة. ونحن نرحب بالجهود التي بذلت خلال السنة الماضية. وإننا سعداء بوجه خاص بنجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالإيدز، التي وضعت مكافحة هذه البلوى في مقدمة اهتماماتنا، على مستوى الدولة وعلى صعيدي الصناعة الخاصة والمجتمع الطبي على السواء.

وكان الاتحاد الأوروبي نشطا بشكل خاص في التحضير للمؤتمر المعني بأقل البلدان نموا وتنظيمه، الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو من هذه السنة. ولذا فإننا مهتمون بشكل خاص بمتابعة القرارات المتخذة في ذلك المؤتمر، لا سيما في مجال تحرير التجارة. ونولي أيضا أهمية خاصة للتحضير للمؤتمر المعني بالتمويل لأغراض التنمية. وفي ذلك الصدد، نود أن نسترعي انتباه الشركاء إلى الجهود الكبيرة التي لا تزال ضرورية لتحديد مجالات أولوية العمل التي يمكن فيها إحراز تقدم في مونتيري، ولتعبئة اهتمام حكوماتنا وإرادتها السياسية.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته الأمم المتحدة في السنة قيد الاستعراض صوب تحسين فعالية المنظمة في مجالات حفظ السلام وإدارة الأزمات.

لقد كان تقرير الإبراهيمي بمثابة منصة انطلاق لعملنا. وعلى الرغم من أن نتائجه لا تفي بتوقعاتنا تماما، فإنه سيجعل من الممكن لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستجيب بطريقة أفضل للتحديات التي أمامها، وهي تحديات لا يزال نطاقها يتجاوز وسائلنا الجماعية. ولكن الأمم

المتحدة أدت أيضا عملا ميدانيا جيدا في السنة الماضية. وأود، من بين أمور أخرى، أن أذكر إصلاح العملية الصعبة في سيراليون، ونجاح العمليات في تيمور الشرقية وإثيوبيا وإريتريا، وأخيرا، الشروع بعد انتظار طويل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عملية يتابعها الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق.

وقد تحسنت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحسنا كبيرا خلال الأشهر الأخيرة. ونأمل أن تتمكن الأطراف الكونغولية من الحفاظ على زخم اجتماع غابورون، وأن يلتزم الموقعون على اتفاق لوساكا بأن يحلوا عن طريق الحوار المشاكل القائمة في طريق التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها.

والأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والجهات الفاعلة الأخرى، تتحمل مسؤولية كبيرة في أعمال المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة السلم في منطقة البلقان. وقد جرى التعاون بصورة طيبة بين المنظمات الدولية خلال السنة الماضية. وكان يهدف، من بين أمور أخرى، إلى مساعدة جمهورية يوغوسلافيا على تصريف الأمور في عهد ما بعد ملوسفيتش. لقد مكننا هذا التعاون في المقام الأول من احتواء الأزمة المتعاظمة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي هددت بتدمير كل الجهود التي بذلت للحفاظ على تعدد الأعراق كمبدأ أساسي، بالإضافة إلى احترام الحدود والتعاون الإقليمي، الذي يجب أن يُبنى عليه مستقبل هذه المنطقة التي تظل غيرمستقرة.

والانتخابات التي ستجرى قريبا في كوسوفو خطوة جديدة وصعبة على الطريق الذي ينبغي أن يقود كل بلدان المنطقة تجاه الاتحاد الأوروبي. وإن لدينا ثقة كاملة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي اضطلعت بمهامها حتى الآن بطريقة متوازنة على نحو ممتاز وراسخة العزم لمساعدة سكان الإقليم على تعلم العيش معا على أساس المؤسسات الديمقراطية.

وخلال ما ذكرته، لا تزال هناك مواقع مثيرة للقلق في العالم يقل فيها حضور منظمتنا لمختلف الأسباب. وإني أفكر، على سبيل المثال، في بوروندي وغرب أفريقيا والشرق الأوسط بالطبع، حيث لا يزال اهتمام المجتمع الدولي برمته منصبا حتى بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

إن الصراع الإسرائيلي العربي، علاوة على ما يحدثه من معاناة للسكان المدنيين، يلقي بثقله أيضا على استقرار المنطقة. ونحن نشجع الأطراف بقوة على أن تغتنم الفرصة المتاحة أمامها اليوم للعودة إلى الانضمام إلى مسار السلام بأن تقيم حوارا مباشرا بشأن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق بما يمكِّن قريبا من استئناف المفاوضات على الوضع النهائي للأراضي المحتلة.

وتظل معظم المشاكل المشار إليها في تقرير الأمين العام هي تعبئة جهود منظمتنا. فينبغي أن نضع أمامه سبل تنفيذ مهمته بصورة فعالة، وذلك لا يتضمن مكافحة الهدر وسوء الإدارة فحسب بل وتوفير الموارد المالية الكافية أيضا.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أثرت فينا جميعا بعمق. وينبغي أن تدفعنا إلى جمع الصفوف وتعميق التضامن وزيادة اللجوء إلى التعددية، حتى لا نواجه تحديات الإرهاب الدولي فحسب، بل وكل التحديات الناشئة عن تنامي العولمة في العلاقات الدولية. وسوف يسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في مواجهة التحديات الرئيسية أمامنا، وينمي تضامنه في كل جوانب عمل الأمم المتحدة.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ليس هذا زمن التسامح. فمنذ الأمس، حين بدأت مناقشة أعمال المنظمة لونت أحداث ١١

أيلول/سبتمبر المأساوية مناقشاتنا، وهذا حق تماما، إذا علمنا أن أكثر من ٦٠ بلدا فقدت مواطنين ضمن قائمة المفقودين نتيجة للهجوم على برجي مركز التجارة العالمي وانهيارهما. وكانت خسارة البلد المضيف لنا فادحة. فباسم وفدي أبعث بتعاطفنا القلبي وعزائنا الصادق لكل الأسر التي فقدت أعزاءها، ولحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية. فقلوبنا ودعواتنا معهم جميعا.

واسمحوا لي أن أتقدم بتهانينا الخالصة للرئيس بانتخابه لهذا المنصب الرفيع. وبوسعه أن يعتمد على دعم وفدي وتعاونه.

وتشيد تنزانيا بالأمين العام، كوفي عنان، للطريقة التي عرض بها التقرير عن أعمال المنظمة. فالتقرير يستعرض جهود المنظمة من حيث إيجاد الحلول البناءة للمشاكل الأساسية في زماننا ومع تسليم حكيم بتعقيدات المهام التي تواجه المنظمة، والأهم من ذلك أن يسعى إلى تأكيد الأهمية الدائمة للأمم المتحدة بصفتها أداة للتعاون العالمي من أجل الخير المشترك.

وقد قدمت وفود كثيرة إسهامها المحمود وأثارت بعض الشواغل البالغة الأهمية والمتصلة بالموضوع، ونحن نشاطرها منظورها. ومن ناحية أخرى نتفق مع الأمين العام فيما خلص إليه من أن

> ”من عوامل قوة الأمم المتحدة قدرتها على التكيف حسب الظروف الدولية المتغيرة... وعلينا أن نستعد لاحتمالات المستقبل وأن نلبي المطالب الجديدة التي أصبحت تحملها الأمم المتحدة على عاتقها“. (A/56/1، الفقرة ٣)

غير أننا نود التشديد بصورة محددة على بعض شواغلنا التي من بينها التحدي الأفريقي المتمثل في حماية اللاجئين ومساعدتهم. ومن المعروف على نطاق واسع أن تنزانيا ظلت على مدار السنين تستضيف آلاف اللاجئين من البلدان المجاورة. ووجودهم في البلد يضيف عبئا ماليا ثقيلا إلى بلدي، ناهيك عن الشواغل الأمنية والتردي البيئي والسرقات وأعمال العنف التي ترتكب ضد شعبنا. وأي شخص يقرأ الفقرة ١٥ من التقرير يمكن أن يستنتج أن تنزانيا تستضيف وحدها نحو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وواقع الأمر أننا نستضيف حاليا أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بروندي، وأكثر من ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ من رواندا. والنقطة التي يود وفدي إثارتها هي الحاجة الماسة إلى التأكد من الرقم الحقيقي للاجئين في أنحاء العالم والتسليم بالعبء الهائل الواقع على البلدان المضيفة.

وتقدر حكومتي تقديرا كبيرا المساعدة التي تتلقاها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات غير الحكومية وكذلك الحكومات الأخرى. واحتياجات اللاجئين كثيرة لكن الأكثر منها هي احتياجات الوطنيين في المناطق التي تستضيفهم. ولذا من المهم أن تنال مسألة اللاجئين عناية جادة من المجتمع الدولي. أما نهج الحلول الجزئية فهو وإن كان يتيح شيئا من التأجيل المؤقت، لا يتصدى للمسائل الحرجة بالفعل.

وأنتقل إلى قارتنا العزيزة، أفريقيا. فتقرير الأمين العام يفرد ١٢ فقرة لأفريقيا. وأشد هنا على أنه بعد أن اعتمد القادة الأفريقيون المبادرة الأفريقية الجديدة باعتبارها المشعل إلى استراتيجية قارية للتنمية ومع مراعاة مناشدة قادة العالم في إعلان الألفية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تقديم الدعم لأفريقيا، أصبح المسرح مهيئا الآن لتعاون ذي بال. وأفريقيا عازمة على أن تكون سيدة تنميتها. وأصبح لزاما على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تشكيل شراكة جديدة تعجل دوران آلة التنمية. وأفريقيا بحاجة إلى موارد إضافية وإلى التكنولوجيا.

كما أن قضايا منع الصراعات وصنع السلام وبناء السلام بالغة الأهمية للقارة الأفريقية التي أصبحت الحروب الأهلية والصراعات هي الوقائع اليومية في كثير من البلدان. ونحن سعداء لأن الأمين العام أفرد قسما لا بأس به من تقريره لمناقشة هذه القضية الهامة. والواقع أننا نتفق مع رأي الأمين العام القائل

”مع أن الاستراتيجيات الشاملة والمتسقة لمنع نشوب الصراعات تنطوي على أعظم إمكانيات تحقيق السلام الدائم، فإنها لم تكن في يوم من الأيام سهلة الصياغة أو التنفيذ“. (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠)

ومع ذلك يرجو وفدي أن يتم تقييد كل المعنيين بجميع الاتفاقات التي أبرمت بعد المفاوضات المضنية للغاية. ونحن مدينون للشعوب المتضررة بإعطاء الفرصة للسلام.

ويتطرق تقرير الأمين العام إلى قضية الفقرة الشائكة. ففي الفقرة ١٢٩ نستطيع أن نفهم أن المجتمع الدولي مصمم على شن الحرب على الفقر بإطلاق حملة تدعو إلى أن يكون الحق في التنمية واقعا للجميع. ويثير إعلان الألفية توقعات أكثر من مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا. فيلزم وضع برامج وإجراءات ملموسة لهذا الغرض على سبيل الأولوية الملحة.

غير أن التقرير يمضي ليؤكد أنه إذا كان المراد أن يحقق المجتمع الدولي أهداف التنمية والقضاء على الفقر، فإن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يجب أن يتسارع. ومرة أخرى، بينما ندرك أن التحدي يخصنا نحن في المقام الأول، فإن الدعم الدولي له أهمية حاسمة في كفاحنا المشترك ضد الفقر. وينطوي هذا، في جملة أمور، على إقامة شراكات مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وستستمر أفريقيا وأقل البلدان نموا في التعويل على الدعم والتفاهم الثابتين للبلدان المتقدمة النمو إلى أن تحقق بلداننا المستوى المطلوب من الاعتماد على الذات كيما يتسنى لها أن تقدم إسهامات ذات بال.

ختاما، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي لا يزال يمثل ”كارثة ذات أبعاد عالمية“ كما قال الأمين العام وأصاب في الفقرة ١٤٦ من تقريره. إن هذا الوباء يمثل مشكلة عالمية حقا، إلا أن أفريقيا هي القارة الأشد تضررا من جراء تفشيه. ويعيش أكثر من ٢٥,٣ مليون من البشر بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء، مما يجعل المرض السبب الأول للموت في هذا الجزء من العالم.

وفي ظل القدرة المحدودة لأفريقيا، فإنها لا يجوز أن تترك وحدها تكافح هذا الوباء. وبعبارة أخرى، لكي تتمكن القارة من وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥، كما عقد زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية العزم على ذلك، يجب مساعدة أفريقيا في بناء قدراتها لمواجهة وباء الإيدز وغيره من الأمراض المعدية المرتبطة به. ونود أن نثني على الجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في تنفيذ مبادرات مختلفة تستهدف مساعدة الحكومات في مكافحة هذه الآفة. كما نود أن نثني على الأمين العام، وأن نعرب له عن تقديرنا العميق لمواصلة الجهود على مستوى المنظومة في مواجهة مختلف جوانب الأزمة التي يسببها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يبين تقرير الأمين العام أن الكثير قد تحقق، وأن ما ينبغي تحقيقه كثير أيضا. الأهداف تحددت، والاتجاه واضح. ورأينا المدروس يقوم على أنه بدون آليات متابعة مناسبة، سيبقى الكثير من الأهداف أسير المهاترات الكلامية. فلنعقد العزم على الارتقاء إلى المستوى التالي.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): بما أنني أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى في دورتها هذه، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للسيد هان على توليه رئاسة الدورة السادسة والخمسين. ووفدي على ثقة بأننا سنتمكن تحت قيادته الحكيمة، من الوصول بهذه الدورة الصعبة إلى نهاية ناجحة. وأتعهد له أيضا بكامل دعم وفدي. وأتوجه بالتهنئة كذلك لأعضاء هيئة المكتب الآخرين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بالأمين العام بمناسبة إعادة انتخابه. وإن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته دليل آخر على أننا اتخذنا القرار السليم.

في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ، لا يمكن اعتبار مناقشاتنا هذه مجرد مناقشة عادية. بل إنني أفضل أن أسميها ساعة المحك. فنحن نواجه من جديد حقيقة مؤسفة وإدراكا مريرا للجانب القاتم في طبيعة البشر. فقد أعمت الكراهية أعين مرتكبي هذه الجريمة النكراء. ونحن، بدورنا، يجب أن نبقي على أعيننا مفتوحة دائما، وألا نسمح لضمائرنا بألا تستيقظ إلا في مناسبات بعينها. لذا، فمن الأهمية بمكان التمحيص في آثار الإرهاب الدولي واتخاذ التدابير الملائمة على المديين القريب والبعيد على حد سواء.

واسمحوا لي بأن أعرب، باسم حكومة وشعب جمهورية مقدونيا، عن عميق تعاطفنا مع أسر وأصدقاء جميع الضحايا الأبرياء لتلك الهجمات الإرهابية الوحشية، وأن أعرب عن كامل تضامننا ودعمنا لحكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي.

لقد كانت هذه المذبحة الوحشية وهذا الدمار الأهوج، هجوما في الوقت نفسه على القيم الأساسية لهذه المنظمة وعلى كل ما ترمز إليه، أي الديمقراطية والحرية والتسامح والإنسانية. وبلادي، جمهورية مقدونيا، ستتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء لمكافحة الإرهاب الدولي. ويجب على المنظمات الدولية كافة، وخاصة الأمم المتحدة، أن تتصدر هذا الكفاح.

أود الآن أن أعود إلى موضوع مناقشتنا اليوم، وأعني به تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إننا نرى أن تقرير الأمين العام والدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية ينبغي النظر فيهما ككل متكامل. ويستحق الأمين العام تقديرا خاصا لانتهاجه أسلوبا يجعل من التقرير وثيقة استشرافية أكثر من استعراض مجرد. والتقرير واف ومترابط، ويتيح الفرصة لإيلاء اهتمام خاص للمسائل التي نعتبرها ذات أولوية قصوى لعمل المنظمة.

لست بحاجة إلى تأكيد أن دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، في صون السلم والأمن الدوليين ما زالت له أهمية قصوى. وفي عالمنا الذي يتجه إلى العولمة بصورة متزايدة، لا يمكن حل أي من المسائل الحرجة التي تواجهنا، وبصفة خاصة المسائل المرتبطة بالسلم والأمن، في إطار وطني خالص. وكما يشير الدليل التفصيلي، بحق، ثمة حاجة إلى عمل متضافر ضد الإرهاب الدولي. ويمكن تحقيق ذلك، في رأينا، لا من خلال التوقيع والتصديق على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة واستكمال النصوص المتبقية الجاري صياغتها فحسب، بل أيضا من خلال إنشاء شبكة دولية لمناهضة الإرهاب تعمل على النطاق العالمي.

ويؤيد وفد بلادي الجهود المبذولة لتعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، كما يوصي بذلك تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وينبغي أن يكون التركيز على منع نشوب الصراعات. وجمهورية مقدونيا، التي

استضافت أول بعثة وقائية في تاريخ الأمم المتحدة، تقف على استعداد لتتشاطر تجربتها الإيجابية في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي بأن أركز على الحاجة إلى تعزيز التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما يرد في إعلان الألفية، بغية التصدي للتحديات الناشئة في مناطق مختلفة من العالم. ومع الاعتراف بحقيقة أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نعتقد بأن الأمم المتحدة بأسرها سوف تستفيد بالتأكيد من تعزيز التعاون المؤسسي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وإننا نتفق مع الأمين العام في رأيه بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وبرنامج العمل الذي اعتمد في هذا المؤتمر، يشكل خطوة أولى هامة على الصعيد العالمي نحو بلوغ الهدف المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وإن كنا نرى أن هناك حاجة لتعزيز عملية المتابعة. ومشكلة الأسلحة الصغيرة وانتشارها لا تزال تثير القلق الخاص لدى جمهورية مقدونيا والمنطقة الأوسع، وبخاصة بعد القلاقل الأهلية في ألبانيا والصراع في كوسوفو. وهذا يفرض تهديدا خطيرا لا على أمن واستقرار بلدي فحسب وإنما على المنطقة الأوسع أيضا. لذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فيما يتعلق بالأولويات، يستحق تحسين قدرات الأمم المتحدة في تعبئة الموارد من أجل التنمية والقضاء على الفقر اهتمامنا الخاص. ولوفدي في هذا الشأن توقعات كبيرة بأن تسفر العملية التحضيرية المؤدية إلى مؤتمر التمويل من أجل التنمية في مونتيري في آذار/مارس سنة ٢٠٠٢ عن نتائج إيجابية وأن تتناول الشواغل المحددة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ثمة ضرورة لبناء شراكة أقوى مع المنظمات الأخرى ذات الشأن خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجتمع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، من أجل جعلها مشاركا وثيقا في العملية. وكون ربع الدول الأعضاء في منظمتنا مصنفة بأنها من أقل البلدان نموا لا يعطينا سببا للافتخار. ولهذا لا بد من إيلاء هذه المسألة الأولوية القصوى. ونتطلع أيضا إلى المؤتمر المقبل المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في العام المقبل في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أدلي ببعض التعليقات القليلة بشأن أجزاء التقرير المتعلقة ببلدي، جمهورية مقدونيا. منذ بداية الأزمة دأبت جمهورية مقدونيا بالأمم المتحدة على المطالبة بالتعاون الوثيق لمنع الآثار الجانبية من جيران مباشرين ولضمان الحدود الشمالية لمقدونيا من الجانب الكوسوفي، والمطالبة بضرورة التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ورد مجلس الأمن والأمين العام في الوقت المناسب، واعتمد القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١). وفي هذا السياق، نعتبر أن مما له أهمية حاسمة تأكيد دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في مكافحة الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية المتولدة من كوسوفو.

والاتفاق الإطاري، الذي يستهدف التغلب على الأزمة السياسية والاقتصادية الخطيرة في جمهورية مقدونيا، يتصور دورا نشطا للمجتمع الدولي في تيسير ورصد تنفيذه

والمساعدة في ذلك. ومن الضروري، في هذا السياق، ضمان عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أقصر وقت ممكن. ونغتنم الفرصة لنعرب عن غاية التقدير للمساعدة المستمرة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

إن الدروس التي لا بد من استخلاصها من الحالة في جمهورية مقدونيا هي كما يلي: سيادة مقدونيا ووحدة أراضيها يجب الحفاظ عليهما؛ لا يمكن حل المسائل الطائفية بتخصيص أراض لكل طائفة؛ استخدام العنف في تحقيق أهداف سياسية ينبغي أن يرفض رفضا باتا؛ والطابع المتعدد الأعراق للمجتمع يجب الحفاظ عليه. هذه المبادئ، في رأينا، ينبغي أن تكون الأساس لتقييمات وأنشطة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن والأمين العام، في الأنشطة المستقبلية، بروح من التعاون الوثيق مع السلطات المقدونية.

في الختام، أود، مرة أخرى أن أطمئن الأمين العام على مؤازرة وفدي التامة له في مساعيه لتعزيز دور وأهمية منظمتنا في الفترة المقبلة.

السيد نغوين ثانه تشو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره السنوي الشامل المستنير عن أعمال الأمم المتحدة وعلى بيانه الهام في مستهل مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال.

يشعر وفدي بامتنان بالغ لأن التقرير السنوي للأمين العام يحتوي على استعراض شامل لجهود الأمم المتحدة التي بذلت لوضع حلول مستدامة يمكن العمل بها للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه البشرية بأسرها. وفي ضوء تعقيدات التحديات، نثني أيضا على الأمين العام لاقتراحه، في تقريره (A/56/326) إلى الجمعية العامة برنامج العمل المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''. ووفدي سيدلي بتعليقاته على ذلك التقرير عندما تنظر الجمعية فيه في أواخر هذا العام.

يبين التقرير بوضوح أن صيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة والنهوض بالعدالة الاجتماعية ترتبط، في عالمنا المتزايد العولمة اليوم، ارتباطا وثيقا وأن المسائل الحاسمة التي نواجهها لا يمكن حلها في إطار وطني فقط. ونؤيد تأييدا تاما وجهة نظر الأمين العام بأن التعاون الإنمائي أساس قوي لبناء الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضيف أيضا أن الأمم المتحدة تشكل أنسب أداة لدعم الجهود المشتركة للدول في هذه المهمة.

وأود أن أبرز أن بلدي يؤيد تأييدا تاما الدور الأساسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بتركيز الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات المسلحة وعلى بناء السلام، ونؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تبذل جهودا أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات بأسلوب متسق شامل. والرأي بأن الأولوية المركزية في صنع السلام وبناء السلام ينبغي إيلاؤها لمنع نشوب الصراعات المسلحة رأي سديد، لأن تسوية الصراعات بعد حدوثها ستكون كلفتها أكبر وتحقيقها أصعب. ونلاحظ بارتياح أن عددا طيبا من الخطوات قد اتخذها الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

يتطرق التقرير أيضا إلى مسألة الجزاءات، مبرزا أنها ينبغي ألا تسبب تفاقم اليأس الإنساني الذي يقوض صلاحية السياسة والأداة نفسها. ويبرز التقرير أيضا الآثار السلبية لتلك الأنظمة على السكان الأبرياء وعلى أطراف ثالثة. وفييت نام تعتقد اعتقادا قويا بأن الجزاءات أدوات قاسية

ينبغي استخدامها بحذر شديد، ولتحقيق أهداف محددة جيدا وفي أطر زمنية معينة. وتلك الأدوات، إذا فرضت إلى ما لا نهاية ستكون غير مثمرة ولا تخدم أي أهداف مشروعة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا مجلس الأمن لوضع معايير للجزاءات الذكية، ونحث المجلس على وضع هذه الأنظمة قيد الاستعراض المرحلي المنتظم ورفع الجزاءات التي أحدثت آثارا سلبية وغير مرغوب فيها، وعلى وجه الخصوص على الناس الأبرياء والبلدان المجاورة.

لقد ظلت فييت نام مؤيدة باستمرار لنزع السلاح النووي، ويسرنا أن الأمين العام يؤكد من جديد عزم قادة العالم وسعيهم للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية. وفييت نام تتشاطر مشاعر القلق من أن استمرار اختلاف وجهات النظر بين الدول بشأن الأولويات والمنظورات يظل عقبة في سبيل تحقيق المزيد من التقدم بشأن الأمن ونزع السلاح العالميين.

كذلك يود وفدي أن ينضم إلى الأمين العام في مطالبة الدول الأعضاء بالعمل سويا، لتطبيق الاتفاقات التاريخية التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٠. كما نشاطره قلقه إزاء خطط نشر دفاعات قذائف وطنية، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى سباق تسلح آخر. أما عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه فإن فييت نام تؤيد تماما نداء الأمين العام إلى الدول بأن تجتهد في بحث القضايا التي عجز المؤتمر عن التوصل إلى توافق آراء بشأنها، وأن تعمل كذلك بمقتضى التوصيات الأساسية المتفق عليها في برنامج العمل.

ويتناول قسم كبير من التقرير مسائل التعاون من أجل التنمية. ونحن نتفق تماما على أن التنمية تشكل واحدا من التحديات الهائلة أمام بلدان كثيرة وأمام الأمم المتحدة ذاتها. ويشدد التقرير مجددا على عزم المجتمع الدولي على شن حرب على الفقر وإطلاق حملة مستدامة تجعل الحق في التنمية واقعا لكل الناس. وفي هذه الحملة يشدد التقرير على الجهود التي تجعل العولمة شاملة ومنصفة بوصفها السبيل الأساسي لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر. ونحن نشارك تماما في هذا النهج.

ولئن كان الحماس قد فتر الآن إزاء مزايا العولمة حيث تكشفت عن مزيد من الآثار السلبية فلا مراء في أن العولمة تظل قوة دينامية هائلة للنمو والتنمية. والعولمة تفتح الفرص السوقية وتوسع مجالات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتوفر لها الموارد المالية التي تمس الحاجة إليها، عن طريق الاستثمارات. ومن الأهمية البالغة إيجاد بيئة ملائمة للتنمية من أجل تمكين البلدان النامية من المشاركة في الاقتصاد العالمي.

ومما يرضي وفدي النظرة الموضوعية والتحليلية إلى عمل المنظمة التي نقلها الأمين العام في التقرير. واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد مرة أخرى على استمرار دعمنا لقيادة الأمين العام في فترته الثانية في منصبه سعيا منا إلى تعزيز الأمم المتحدة، وجعل منظمتنا أداة أفضل أمام جميع الدول الأعضاء، وتمكينها من التعامل بفعالية مع تحديات عالمنا اليوم.

أخيرا أضم صوتي إلى صوت الأمين العام وأصوات كثيرين ممن سبقوني بالكلام، للإعراب عن مواساتنا القلبية لضحايا الهجمة الإرهابية الخبيثة ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكِّر الأعضاء بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيلمان (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لطلب الكلمة في هذه الساعة ولكني أطمئن الجمعية بأنني لن أطيل.

لقد علم وفدي أن أحد المتكلمين أُعطي الكلمة خلال المناقشة هذا الصباح، وكرر، في معرض إشارته إلى الفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام، سيلا من ادعاءاته المعروفة إزاء القبارصة الأتراك. وما أريد قوله هو أنني أعتقد أن سلطات القبارصة الأتراك سترد ردا ملائما على تلك الادعاءات في الوقت الملائم.

السيد العوضي (الكويت) (تكلم بالعربية): استمع وفد بلادي قبل قليل إلى بيان المندوب العراقي، ومن الأهمية أن نوضح بعض المغالطات التي وردت في بيان الوفد العراقي.

وفد بلادي يريد أن يؤكد بداية بأنه يلتزم بالكامل بما سبق أن طرحه سعادة سفير الكويت في كلمته صباح يوم أمس.

لقد ذكر المندوب العراقي أن الكويت أساءت إلى بلده، العراق إننا بدورنا، نؤكد للجميع بأن الكويت، في البيان الذي ألقيناه يوم أمس، لم تسئ أبدا إلى العراق. وكل ما نقلناه هو إشارة أمينة إلى ما ذكره الأمين العام في تقريره بشأن عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو ما عكسته الفقرة ٣١. إن الكويت تدعو الدول الأعضاء إلى أن تنظر مرة أخرى لما ورد في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام التي تؤكد بأننا لم نستغل هذا التقرير ولم نقم بتشويه الحقائق التي ذكرها الوفد العراقي.

أما بالنسبة لما ذكره المندوب العراقي بشأن قضية المفقودين العراقيين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة فإننا نوضح الحقائق التالية. لا يوجد ضمن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بالحالة بين العراق والكويت ما يسمى بقضية المفقودين العراقيين. بل إن قرارات مجلس الأمن، وبالتحديد القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) طالبت العراق فقط بالتعاون الفوري مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لإطلاق سراح الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، ولم تذكر لا من قريب ولا من بعيد أي مفقود عراقي.

ورغم ذلك فإن أعضاء مجلس الأمن واللجنة الثلاثية المكلفة بمتابعة قضية الأسرى الكويتيين وافقت، من منطلق إنساني، على مناقشة موضوع المفقودين العراقيين، وبالتالي فإن اتهام العراق مجلس الأمن بأنه متحيز ويتجاهل المفقودين العراقيين أمر خاطئ. إذ أن اللجنة الثلاثية، التي أنشئت بدعم من مجلس الأمن ووافق العراق على إنشائها، هي التي تناقش قضية المفقودين العراقيين، رغم إقرار العراق بأن المفقودين العراقيين ليسوا مشمولين في قرارات مجلس الأمن، وأن الكويت ليست مسؤولة عن فقدانهم. بل إن قرارات مجلس الأمن واللجنة الثلاثية أنشئت لدعوة العراق ومطالبته بإعادة الأسرى الكويتيين. وإن الحكومة العراقية لم تتذكر مفقوديها للأسف إلا بعد ست سنوات من بعد حرب تحرير الكويت.

وتشدد الكويت مرة أخرى على أن حل قضية الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة يجب أن يتم من خلال قرارات مجلس الأمن فقط. أما ما يردده الوفد العراقي بشأن وجود مبادرات سلمية من قبلهم فإن هذا للتهرب من قرارات مجلس الأمن. إن ما نريده هو تعاون العراق لحل قضية الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وفق قرارات مجلس الأمن. وإن المبادرات التي يشير إليها العراق إنما هي مبادرات يطرحها للتهرب من ضغوط المجلس لتنفيذ قرارات

مجلس الأمن. ومع الأسف أن العراق يطرح مبادرات وهو بنفسه يقتل هذه المبادرات إذا شعر بأن الطرف المسؤول يصر على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن وفد بلادي ينفي بشدة الاتهامات التي يطرحها العراق باستمرار بشأن ما يدعيه من قيام الكويت بالسماح للطائرات الأمريكية والبريطانية بضرب المدنيين العراقيين. ونود أن نؤكد بأنه لا توجد أية طائرة تنطلق من الكويت تضرب المدنيين العراقيين. بل كلنا نتذكر أن المدنيين العراقيين ضربوا من قبل طائرات عراقية في يوم من الأيام.

السيد هجيارغيرو (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن أسفي لأخذ الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تركيا. لقد أشار ممثل جمهورية تركيا إلى البيان الذي أدلى به أحد الوفود – وقصد بيان جمهورية قبرص المدلى به في وقت مبكر من صباح اليوم – وأشار فيه إلى الفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام. الفقرة ٣٩ تشير إلى الحالة في قبرص، وهي مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ فترة طويلة. وهي موجودة لأن جمهورية تركيا تواصل منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، احتلالها العسكري لجزء من الأراضي القبرصية، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار ٣٢١٢ (د – ٢٩) لعام ١٩٧٤، المعتمد بالإجماع.

وفضلا عن ذلك، ذكر ممثل تركيا أنهم سيستجيبوا برسالة من السلطات القبرصية التركية. أريد ببساطة، أن أذكر الجمعية بأن ما يعنيه ممثل تركيا بـ ”السلطات القبرصية التركية“ كيان أعلن بطلانه القانوني ولا وضع له في هذه المنظمة. وفضلا عن ذلك، أود أن أذكر بأن هذه ليست المرة الأولى التي نشهد فيها هذه الممارسة من جمهورية تركيا، أي تعميم وثائق صادرة عن كيان أدانه مجلس الأمن.

السيد القاضي (العراق) (تكلم بالعربية): وفد بلادي يأخذ حق الرد لتوضيح بعض الحقائق عما ذكره وفد الكويت قبل قليل.

عندما تهجم وفد الكويت يوم أمس على بلادي، العراق، لم يطلب العراق حق الرد، إيمانا منه بأن البند الذي نناقشه يخص موقف الأمين العام للأمم المتحدة من النشاطات المختلفة لعمل الأمم المتحدة. ولكن وفد بلادي قد اضطر لأن يمارس حق الرد لتوضيح الحقيقة بعد أن شوه وفد الكويت مرة أخرى هذه الحقيقة.

لذلك أقول مرة أخرى لا يجوز للدول أن تتوسع في تفسير ما يذهب إليه الأمين العام أو أن تفسره بشكل يشوه ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الوثائقي الذي يقدمه سنويا، إذ أن هذا لا يتفق مع ما استقر عليه العمل الدبلوماسي عند مناقشة تقرير الأمين العام.

إن وفد بلادي يتفق مع ما ذهب إليه ممثل الكويت من أن نترك للدول دراسة – أو الاطلاع على – ما كتبه وفد الكويت في كلمته وما أشار إليه الأمين العام في تقريره السنوي، وبالذات في الفقرة ٣١ من هذا التقرير. فالأمين العام للأمم المتحدة لم يحمل العراق المسؤولية الدولية، في حين أن كلمة السفير الكويتي ذهبت إلى أن الأمين العام يحمل الحكومة العراقية المسؤولية الدولية. وهذا غير صحيح، وهو تشويه لما قاله السيد الأمين العام للأمم المتحدة.

فيما يتعلق بموضوع المفقودين العراقيين، إننا نلتزم بقرارات مجلس الأمن. وقد شارك العراق لفترة أربع سنوات في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية لمناقشة موضوع المفقودين الكويتيين والمفقودين من الدول الأخرى. ولكن بناء على طلب من لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتطبيقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، تم إدخال موضوع المفقودين العراقيين في عمل اللجنة الثلاثية، التي تعقد اجتماعاتها بشكل دوري في جنيف، وأعمال اللجنة الفنية التي تعقد اجتماعاتها شهريا على الحدود العراقية الكويتية. وقد استقر العمل على مناقشة موضوع المفقودين العراقيين والمفقودين الكويتيين

تطبيقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني. ومن هذا المنطلق، فإن العراق ذكر في رده ضرورة وأهمية إعطاء عناية خاصة للمفقودين العراقيين، أسوة بالمفقودين الكويتيين وغيرهم. وهذا موضوع أعتقد أننا لا نختلف عليه في إطار الأمم المتحدة لأنه ينسجم مع القانون الدولي الإنساني ومع ممارسات عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ومع ذلك، فإن العراق قدم مبادرات عديدة، ووفد الكويت يقول إن العراق يتهرب من مبادراته. ونحن نقول في هذا الاجتماع، اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن وزير خارجية العراق طرح فكرة إجراء حوار ثنائي بين العراق والكويت أو الدول التي لها مفقودين في إطار الجامعة العربية. وقد تهربت منها الكويت. وندعوها مرة أخرى من هذا المنبر الدولي إلى الاستجابة إلى مبادرة العراق التي أطلقها وزير الخارجية العراقية، ولا نزال ننتظر الجواب. وعلى إثر ذلك سنعرف من الذي يتهرب من مناقشة هذا الموضوع ومن الذي يريد أن يستغل هذا الموضوع الإنساني لتحقيق أهداف سياسية واضحة هدفها الإضرار بالعراق والاستمرار في فرض الحصار عليه وتحميل شعبه الويلات منذ أحد عشر عاما، والذي راح ضحيته أكثر من مليون ونصف شخص. وهذا العمل لا يتفق وأهداف الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل الكويت، الذي أعرب عن رغبته في ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

السيد العوضي (الكويت) (تكلم بالعربية): آسف لطلب الكلمة مرة أخرى ولكني مضطر بأن أوضح بعض الحقائق أيضا. وفد بلادي يكرر أنه لم يتهجم على العراق في كلمته كما قال مندوب العراق، وليتأكد الجميع من كلمتنا من أننا لم نسئ إليهم.

الأمر الثاني هو أننا إذا شوهنا تقرير الأمين العام، فنحن نوافق، كما قال، على أن تنظر الدول وندعوها بل نحثها على أن تنظر في الفقرة ٣١ التي تنص على ما يلي ”وفي ضوء استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن“ – وأكرر عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وفي السطور الأخيرة قال أيضا:

> ”يتعين على العراق أن يعيد النظر في عدم تعاونه مع مجلس الأمن إذا كان يرغب في إحراز تقدم نحو رفع الجزاءات في نهاية المطاف“.

الفقرة ٣١ موجودة. وما يقوله العراق بشأنها فأمر يرجع بالتالي إلى الدول لتقرأ الفقرة وتراجعها.

أما بالنسبة لقضية المفقودين، فأقول مرة أخرى إذا كان العراق يتحدث عن القانون الدولي وحل مشكلة المفقودين فلماذا لم يشارك العراق في اللجنة الثلاثية، ولماذا أوقف مشاركته فيها لحل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين. إنه، مع الأسف، أوقف مشاركته لأسباب سياسية بحتة لا نريد التعرض لها الآن.

أما فيما يتصل بالمبادرات ومبادرة العراق بشأن الحوار الثنائي لحل قضية الأسرى الكويتيين في إطار جامعة الدول العربية، فكما قلت إننا تجاوبنا، لكن العراق هو الذي أوقف هذه المبادرات.

وفيما يتعلق بالمبادرة الأخيرة، يريد العراق أن نجلس معه في حوار ثنائي. نحن نشترط، وقد أبلغنا الأمين العام وأبلغنا منسق قضية الأسرى في مجلس الأمن؛ بأننا إذا كنا نجلس مع العراق ثنائيا فنشترط أن يقوم العراق بالتأكيد لنا والاعتراف لنا بأنه أسر الكويتيين وأنهم ما زالوا لديه ولديه المعلومات عنهم. وإلا فما فائدة أن نجتمع معهم في حوار ثنائي دون أن نعرف عمَّ سنجتمع وماذا لدى العراق. فقد اجتمعنا لمدة ثماني أو سبع سنين في اللجنة الثلاثية و لم نحصل على أي معلومات من المسؤولين العراقيين حول قضية

الأسرى. ولكنهم اعترفوا بأنهم أسروا ١٢٦ أسيرا كويتيا لكنهم لا يعرفون أين ذهبوا.

وبالتالي، فيما يتصل بمسألة المبادرات والحوار، أكرر ما قاله وفد بلادي بأن محاولات العراق هي للتهرب من تطبيق قرارات مجلس الأمن. نعم، اللجنة الثلاثية تعمل وفقا للقانون الدولي الإنساني وكذلك في إطار اتفاقية جنيف، وهذا ينطبق على المفقودين العراقيين والأسرى الكويتيين. لكن فيما يتصل بالأسرى الكويتيين، نؤكد بأن قرارات مجلس الأمن وكذلك الاتفاقيات الدولية الإنسانية، بما فيها اتفاقية جنيف، تنطبق على حالتهم.

هذا ما أردت أن أذكره، وأكرر أن الفقرة ٣١ موجودة وما ورد فيها لم يتغير. وأحث جميع الوفود على قراءتها. وفيما يتصل بالمفقودين العراقيين والمهاترات العراقية فما هي إلا للتهرب من قرارات مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل العراق، الذي يرغب في التكلم ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

السيد القاضي (العراق) (تكلم بالعربية): آسف لأني أطلب الكلمة مرة أخرى. أنا مضطر لذلك لأبين الحقيقة كما هي.

الفقرة ٣١ تضمنت معلومات عديدة أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة، ولكن الأمين العام لم يقل إن العراق يتحمل المسؤولية الدولية، في حين أن خطاب السيد سفير الكويت ينسب إلى الأمين العام بأنه حمل العراق المسؤولية الدولية. وهذا غير صحيح. وأترك للدول التأكد من هذه الفقرة ولها الحكم.

من هذا المنبر أقول وأؤكد بأنه لا يوجد أي أسير كويتي أو غير كويتي في العراق. وإن ما تبحثه اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية هو البحث في قضية المفقودين لا قضية الأسرى. وكما يعرف الجميع أن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي ثبت وقف إطلاق النار قد اشترط على العراق إطلاق سراح جميع الأسرى من كافة الجنسيات. وقد أطلق العراق جميع الأسرى وسلمهم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية وكان عددهم يتجاوز ٠٠٠ ٥ أسير.

وقد عقدت اجتماعات بعد وقف إطلاق النار في الرياض حضرها ممثلون عن الكويت والسعودية والعراق ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد تم تسليم جميع الأسرى إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعلى هذا الأساس دخل هذا القرار حيز التنفيذ. وكان تسليم الأسرى شرطا لوقف إطلاق النار، وأرجو أن يعرف مندوب الكويت ذلك.

أما عن قوله بأن العراق لم يقدم أية معلومات عن المفقودين الكويتيين فهذا غير صحيح. فقد قدمت الكويت ٠٠٠ ٥ اسم إلى الحكومة العراقية من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية وأعطيناهم معلومات من خلال تبادلنا للمعلومات مع الوفد الكويتي، و لم يبق من هؤلاء المفقودين إلا ٥٩٨ مفقودا فقط، وأكرر: ٥٩٨ مفقودا فقط من أصل القائمة الأولى التي قدمتها الكويت بأسماء تزيد على ٠٠٠ ٥ اسم. أما المفقودون حاليا الذين يدور النقاش حولهم بموجب ملفات قدمتها الكويت فبقي فقط ٥٩٨ اسما لا غير. وأنا أطلب من ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية إذا كان موجودا في هذه القاعة أن يؤكد كلامي أو ينفيه. بقي فقط ٥٩٨ مفقودا من أصل أكثر من ٠٠٠ ٥ ملف قدمت بعد عام ١٩٩١. وهذا دليل قاطع على تعاون العراق في تقديم معلومات كثيرة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، والعراق على استعداد لمتابعة البحث عن قضية المفقودين باعتبارها قضية إنسانية لا يكون عليها اختلاف على شرط ألا تستغل لتحقيق أهداف سياسية، كما تفعل الكويت ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.